



التقرير الختامي للانتخابات النيابية اليمنية  
التي جرت في السابع و العشرين من  
إبريل العام 2003

إعداد:  
المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

## شكر و تقدير

يود المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية أن يعبر (في سياق هذا التقرير) عن شكره وتقديره للدعوة الرسمية التي تلقاها المعهد لمراقبة الانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من إبريل عام 2003 ، وعلى وجه التحديد يود المعهد أن يعبر عن امتنانه للعديد من الجهات الحكومية ولمسؤولي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ولقادة العمل السياسي والحزبي ولكل المشاركين في العملية الانتخابية والذين كان لهم الدور الأعظم في تسهيل مهام فريق الرقابة الدولية على هذه الانتخابات. ونخص بالشكر هنا السيد /أنطونيو سبينيلي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإنريك سالتوس عن المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية لتعاونهما البناء من أجل إنجاز هذه المهمة لدورهما الفعال في تقديم الدعم اللازم (في إطار روح الفريق الواحد) على امتداد الفترة الانتخابية للجمهورية اليمنية. وفي السياق ذاته - نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للدعم الذي قدمته العديد من السفارات الأجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أجل دعم المسيرة الانتخابية والديمقراطية في هذا القطر. كما ينتهز المعهد الديمقراطي الوطني هذه الفرصة ليعبر عن شكره لوزارة الخارجية الأمريكية لمبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وللوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التشجيع والدعم المادي والاستشاري الذي قدمته الوكالة للانتخابات النيابية اليمنية عبر برنامج دعم الديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان النامية - وفي هذا الصدد نود أن نقدم شكراً خاصاً للسفير/ إدموند هول وللسفارة الأمريكية بصنعاء على الدعم المقدر من أجل إنجاز هذه التجربة، والشكر والتقدير أيضاً موصول إلى صندوق الوقف الوطني لدعم الديمقراطية والذي كان له الفضل في توفير الدعم اللازم للمعهد الديمقراطي الوطني لممارسة مهامه في اليمن خاصة خلال السنوات الأولى لهذه التجربة. وفي الختام يود المعهد أن يعبر عن شكره وتقديره لكافة الوفود التي شاركت طواعية بالجهد والوقت والخبرة لدعم المسيرة الانتخابية والديمقراطية في اليمن. فقد كانت تجربة هذه الوفود رائعة - رغم أن الكثير منها - قد عمل في ظروف صعبة للغاية - ومع هذا فقد كان إسهام هذه الوفود كبيراً في إنجاز مهمة الرقابة الدولية على الانتخابات.

وفوق كل هذا و ذلك - يود المعهد الديمقراطي الوطني أن ينتهز هذه الفرصة ليعبر عن تقديره واحترامه العميق للعديد من الرجال والنساء الذين أسهموا وما زالوا يسهمون في تنمية وتعزيز مسيرة الديمقراطية والمجتمع المدني في الجمهورية اليمنية. وستظل جهود هؤلاء مصدر إلهام لكل نشاط العمل الديمقراطي على المستوى المحلي والإقليمي.

## الخلاصة التنفيذية

تمثل الانتخابات النيابية العامة التي جرت في السابع والعشرين من إبريل من العام 2003 - خطوة هامة في مسيرة التحول الديمقراطي للجمهورية اليمنية. فقد حدث تحسن كبير وملحوظ فيما يتصل بكشوفات سجل الناخبين (والتي يتم إعدادها قبيل الانتخابات العامة) كما حدث تقدم ملحوظ في الإدارة الفنية لمجمل العملية الانتخابية مقارنة بالانتخابات السابقة التي جرت في العام 1997. و لعل الفضل في هذا يعود إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فضلاً عن المبادرات الإيجابية التي تقدمت بها التنظيمات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من حدة العنف في يوم الاقتراع - كل هذه الجهود تستحق التقدير والإشادة. ومع هذا - فقد حدثت بعض الاختراقات الجادة لضوابط العملية الانتخابية في العديد من مراكز الاقتراع. وعلى الجهات المختصة العمل وبصورة دؤوية لتجاوز هذه الاختراقات المتكررة والتي تؤثر سلباً على مجمل المسيرة الانتخابية والسياسية للجمهورية اليمنية.

لقد كانت هذه الانتخابات النيابية هي الثالثة من نوعها التي تُجرى في هذا القطر منذ إعلان الوحدة اليمنية في العام 1990. وشارك في هذه الانتخابات تسعة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً بمرشحين وصل عددهم نحو (991) هذا فضلاً عن (405) من المرشحين المستقلين. و قد تنافس الكل على الدوائر الانتخابية المكونة لمقاعد مجلس النواب اليمني وعددها (301) دائرة. و بلغ عدد المسجلين في كشوفات الناخبين نحو (8) ملايين مواطن يمني من بينهم (3.4) مليون امرأة مقارنة بنحو (1.8) مليون امرأة رصدتها كشوفات سجل الناخبين خلال الانتخابات النيابية السابقة التي جرت في العام 1997. و بهذا تشكل المشاركة النسائية في عمليات القيد والتسجيل نحو (42%) من إجمالي المسجلين في الكشوف الانتخابية. كما أن مشاركة المرأة في يوم الاقتراع بلغت (41%) من إجمالي الأصوات. وبالرغم من هذه الزيادة الملحوظة في مشاركة المرأة في مجمل العملية السياسية والديمقراطية إلا أن قدرتها على الوصول إلى قبة البرلمان قد تناقصت حيث تمكنت امرأة واحدة فقط من الوصول إلى سدة البرلمان في العام 2003 مقارنة بمرأتين تمكنتا من تحقيق هذا الهدف في الانتخابات النيابية السابقة. كما تقلصت حصة المرأة في الوظائف العليا بالقدر ذاته<sup>1</sup>. وبالرغم من أن هنالك امرأتين في مجلس الشورى اليمني - إلا أن اليمن لم تعد تلعب ذلك الدور الريادي على المستوى الإقليمي في دعم وتشجيع تولي المرأة للوظائف القيادية العامة سواء بالانتخابات أو التعيين.

ووفقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فقد حصل المؤتمر الشعبي العام ( وهو الحزب الذي يرأسه الرئيس اليمني الحالي علي عبد الله صالح) على نصيب الأسد من مقاعد البرلمان إذ حصد (230) مقعداً من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عددها (301) مقعداً. بإضافة عدد مقاعد النواب المستقلين الذي أعلنوا انضمامهم للمؤتمر الشعبي العام عقب إعلان النتائج العامة للانتخابات - ترتفع حصة المؤتمر الشعبي العام إلى (240) مقعداً مقارنة بنحو (226) مقعداً كانت الإجمالي الكلي للمقاعد التي حصدها الحزب الحاكم في الانتخابات النيابية السابقة. و حصد التجمع اليمني للإصلاح وهو حزب براغماتي إسلامي و يعتبر أكثر مرونة مقارنة بغيره من الأحزاب ذات الصبغة الدينية على (45) مقعداً فقط مقارنة بحصته من

<sup>1</sup> قامت الحكومة اليمنية في السنوات الأخيرة بتعيين امرأة بدرجة وزير دولة لحقوق الإنسان تلى ذلك تعيين امرأة سفيرة لليمن في مملكة هولندا. وإثر الانتخابات النيابية لعام 2003 تم تعيين من كانت سفيرة لليمن في هولندا - وزيرة لحقوق الإنسان وهي العنصر النسائي الوحيد في مجلس الوزراء اليمني. و لم تكلف أية امرأة للعمل كسفيرة للجمهورية اليمنية في أية دولة أخرى منذ ذلك الحين وحتى الآن.

مقاعد البرلمان في الانتخابات السابقة والتي بلغت (64) مقعداً. أما الحزب الاشتراكي اليمني (والذي كان يمثل الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي قبل الوحدة والذي قاطع الانتخابات النيابية للعام 1997 فلم يحصد أكثر من (7) مقاعد - بينما كان نصيب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (3) مقاعد وظل حزب البعث الاشتراكي محتفظاً بمقعدين في البرلمان الحالي. وحصل المستقلون على (14) مقعداً غير أن عشرة منهم أعلنوا انضمامهم عقب إعلان نتائج الانتخابات مباشرة إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام كما أشرنا إلى ذلك سابقاً واستمر الأربعة الباقون أعضاء في البرلمان بصفتهم المستقلة. وفي المحصلة النهائية - يمكن القول أن المؤتمر الشعبي العام قد استحوذ على (79.7%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب اليمني الجديد بينما لم تزد حصة المعارضة عن (18.9%).

ومن المهم الإشادة بالجهود التي بذلتها حكومة الجمهورية اليمنية لتحقيق التحسن الكبير والملحوظ الذي طرأ على إدارة العملية الانتخابية منذ العام 1997 من خلال إجازتها لقانون انتخابي جديد يمثل نقلة نوعية مقارنة بالقوانين الانتخابية السابقة. والشكر أيضاً موصول للحكومة اليمنية لتعاونها المثمر وانفتاحها على آراء وملاحظات المراقبين المحليين والدوليين للانتخابات النيابية اليمنية. فقد شارك نحو (25.000) مراقب محلي في الانتخابات النيابية الأخيرة وبدعم وتشجيع من الجهات المختصة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء كما حظيت فرق الرقابة الدولية بالقدر ذاته من التعاون ومُنحت الحرية الكاملة في الوصول إلى ومراقبة المراحل المختلفة لسير العملية الانتخابية. وقد نشطت الحملات الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية وللمستقلين من المرشحين في الفترة السابقة ليوم الاقتراع واتسم الجو العام ليوم الاقتراع بقدر كبير من الإثارة بسبب التنافس السياسي ومُنخات التعددية السياسية والحزبية. قد شهدت الانتخابات النيابية للعام 2003 انخفاضاً ملحوظاً في أعمال العنف مقارنة بانتخابات عام 1997. والأهم من هذا كله أن هذه الانتخابات اتسمت بقدر كبير من الحماس والتصميم الذي يعكس رغبة اليمنيين في ممارسة حقهم في الانتخاب الحر والمباشر لممثليهم في المجلس النيابي.

وبالرغم من كل هذه الجوانب الإيجابية والتحسّن الملحوظ في إدارة العملية الانتخابية إلا أن هنالك إحساساً عاماً بالخوف والقلق كان مصاحباً للفترة السابقة ليوم الاقتراع - فقد كان هنالك إحساس بالخوف من وقوع أعمال عنف بسبب التدخل القسري لعناصر محسوبة على المؤتمر الشعبي العام في سير العملية الانتخابية قبل وبعد يوم الاقتراع وفي العديد من مراكز الاقتراع على امتداد الساحة اليمنية. إن مُنخات من هذا القبيل تدعو للقلق حول مستقبل الديمقراطية في الجمهورية اليمنية. وهنالك تقارير يُعند بمصداقيتها تشير إلى العديد من الخروقات لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء بما في ذلك التهديد والابتزاز السياسي والسماح بالقيّد والاقتراع لمن هم دون السن القانونية، والتصرفات غير المسؤولة لبعض عناصر الأمن، وشراء الأصوات وتعطيل سير عمليات عد فرز الأصوات من قبل بعض أعضاء اللجان المحسوبين على الحزب الحاكم. وقد شهدت فرق الرقابة الدولية على الانتخابات اليمنية (التابعة للمعهد الوطني الديمقراطي) على العديد من الاختلالات والخروقات الخطيرة لقواعد العملية الانتخابية في كلٍّ من صنعاء وعدن وتعز وحضرموت وغيرها من المدن الأخرى على امتداد الساحة اليمنية. وهنالك تقارير أخرى تتهم الحزب الحاكم بالجوء إلى سياسة التهديد والوعيد في التعامل مع مرشحي أحزاب المعارضة وأنصارهم خاصة أولئك الذين ينتسبون إلى سلك الخدمة المدنية والعاملون في الحقل التربوي. كما أن الانتخابات التكميلية التي جرت في أربعة دوائر في شهر يوليو من العام 2003 - اتسمت هي الأخرى بقدر كبير من الخروقات لقواعد العملية الانتخابية - فهنالك تقارير تشير إلى تشجيع بعض أعضاء اللجان الانتخابية وبصورة نشطة للناخبين بالإدلاء

بأصواتهم أو التعبير عن ذلك بصورة علنية خارج الغرف الخاصة المعدة أساساً لهذا الغرض. كما أن هنالك العديد من الاختلالات التي شابّت عمليات عد وفرز الأصوات<sup>2</sup>.

و هنالك تقارير أخرى تشير إلى بعض التلاعب الذي شاب عمليات رصد الأصوات و إلى ظهور بعض المؤشرات لتحامل الأجهزة القضائية في التعامل مع الطعون الانتخابية التي قُدّمت خلال الفترة المخصصة لهذا الغرض - كل هذه الممارسات تلقي بظلال قاتمة على مُجمل العملية الانتخابية. لهذا يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بضرورة القيام بمراجعة دقيقة وهادئة للنصوص القانونية والقواعد الإجرائية المنظمة لعمليات الطعون في نتائج الاقتراع والفرز التي تضمنها قانون الانتخابات العامة والاستفتاء. وعلى وجه التحديد - يود المعهد الديمقراطي الوطني أن يتقدم بالمقترحات والملاحظات التالية و التي تستهدف تعزيز ثقة الناخبين في مستقبل المسيرة الديمقراطية و الانتخابية في الجمهورية اليمنية:

- ضرورة مراجعة الأحكام الخاصة بالطعون في إجراءات الاقتراع والفرز للانتخابات النيابية.
- ضرورة تحديد الصلاحيات الممنوحة للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء و قدرتها على إلزام كافة الجهات ذات الصلة بتطبيق نصوص قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وذلك قبل إجراء الانتخابات الرئاسية و انتخابات المجالس المحلية القادمة و المقررة في العام 2006.
- هنالك حاجة ماسة لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ليس لاعتبارات سياسية وإنما على أسس يتم فيها مراعاة مبدأ التوزيع السكاني العادل و المتوازن بالنسبة لكافة الدوائر.
- ضرورة معالجة كافة الاختلالات في كشوفات قيد و سجلات الناخبين.
- هنالك حاجة ماسة لوضع ضوابط عامة تحقق التوازن المطلوب في تغطية الفعاليات السياسية المصاحبة للعملية الانتخابية من قبل وسائل الإعلام المرئية و المسموعة دون محاباة أو تحامل على أي طرف سياسي دون الآخر.
- هنالك أيضاً حاجة ماسة لإعادة النظر في الأدوار المناطة بالأجهزة الأمنية المختلفة فيما يتصل بمجمل العملية الانتخابية.
- ضرورة مراجعة و تعديل كافة القوانين و القواعد الإجرائية ذات الصلة التي تعيق من قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في الحملات الانتخابية و وصولاً إلى الوظيفة العامة.
- ضرورة تنفيذ حملات و برامج ثقافية تستهدف توعية الناخبين بأهمية العملية الانتخابية و بالدور المحوري للناخب في اتخاذ القرار المناسب و التعبير عن رأيه على المستوى الفردي بعيداً عن أي تأثيرات خارجية.

إن الانتخابات النيابية العامة التي جرت في السابع و العشرين من إبريل عام 2003 تمثل خطوة هامة تتصل بتنامي المسيرة السياسية للجمهورية اليمنية. وبالرغم من أن هنالك حاجة ماسة

<sup>2</sup> شاركت فرق المراقبة التابعة للمعهد الوطني الديمقراطي في متابعة سير عملية الانتخابات التكميلية في ثلاث من الأربع دوائر المشار إليها أعلاه.

تقتضي ضرورة بذل مزيد من الجهد والعمل الدؤوب لضمان نزاهة مجمل العملية السياسية - إلا أن المعهد الديمقراطي الوطني يُدرك حقيقة أن الشعب اليمني قد عبر في إطار هذه الانتخابات عن تطلعه وشغفه الشديد بقيم الديمقراطية المتمثلة في الانتخابات الحرة والمباشرة. وستظل التجربة الديمقراطية اليمنية مثلاً فريداً من نوعه بالنسبة لدول الجوار الجغرافي وخاصة فيما يتصل بأنموذج التعددية السياسية والتنافس القائم بين كافة الفعاليات السياسية على امتداد ذلك القطر. إن هذا النشاط الذي تمارسه الأحزاب والتنظيمات السياسية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني في بلد كاليمن يعاني من الفقر وفي مُناخات تحكمها الكثير من الأعراف والتقاليد يعتبر في حد ذاته إنجازاً كبيراً يدعو للتفاؤل.

## المقدمة

بدعم مباشر من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فضلاً عن الدعم المقدم من الأحزاب السياسية الكبرى والسفارة الأمريكية بصنعاء - تمكن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية من إعداد وتنظيم فريق للرقابة الدولية على الانتخابات النيابية اليمنية الثالثة التي جرت في السابع والعشرين من إبريل عام 2003. ويتكون الفريق من ثلاثين عضواً. وظل الفريق يؤدي المهام المناطة به خلال الفترة من 22 - 30 إبريل من العام 2003. إن هذا التقرير يستند في الأساس إلى ملاحظات الفريق المشار إليه أعلاه. كما أنه يعتمد على المعلومات التي وفرها مكتب المعهد الديمقراطي الوطني عبر فريق عمله الدائم في مدينة صنعاء - و الذي ظل يعمل بصورة دؤوبة مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة ومع التنظيمات و الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني خلال السنوات والأشهر السابقة للانتخابات النيابية المشار إليها أعلاه. و في هذا السياق - لعل من المهم الإشارة إلى الأهداف العامة لفريق الرقابة الدولية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني فيما يتصل بالانتخابات النيابية اليمنية الثالثة. والأهداف هي :

- التأكيد على دعم المجتمع الدولي للمسيرة السياسية التي توفر مناخات تتسم بالنزاهة و الشفافية في الجمهورية اليمنية .
- تقديم تقييم دقيق و موضوعي للانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع و العشرين من إبريل عام 2003 .
- المساعدة في الحيلولة دون وقوع أي اختلالات أو تجاوزات للقواعد الانتخابية خلال يوم الاقتراع .
- خلق مناخات تشجع جمهور الناخبين على المشاركة في مجمل العملية السياسية و بما يساعد على تعزيز الثقة في المسيرة الانتخابية للجمهورية اليمنية .

و قد شارك الفريق في مراقبة سير العملية الانتخابية في (77) مركزاً شملت المراكز الريفية و الحضرية على حدٍ سواء - و غطى الفريق بذلك نحو (32) دائرة انتخابية تتوزع على (7) من محافظات الجمهورية اليمنية. و لاعتبارات أمنية - لم تتمكن فرق الرقابة الدولية من العمل في الكثير من المناطق القبلية. وتشكل المراكز النسائية نحو النصف من إجمالي عدد المراكز التي تمكنت فرق الرقابة الدولية من متابعة سير العملية الانتخابية فيها . و انتشرت فرق الرقابة في ثلاث من المحافظات الجنوبية من إجمالي المحافظات السبع التي غطتها هذه الفرق.<sup>3</sup>

وقد كان هناك تشجيع كبير لمشاركة المنظمات غير الحكومية في القيام بمهام الرقابة المحلية على سير العملية الانتخابية. و في هذا السياق - منحت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء التراخيص اللازمة لنحو (25.000) شخص للمشاركة في مهام الرقابة المحلية على الانتخابات -

<sup>3</sup> المحافظات الشمالية التي غطاها فريق الرقابة التابع للمعهد الديمقراطي الوطني هي : صنعاء ، تعز ، إب و الحديدة - أما المحافظات الجنوبية ( و التي كانت جزءاً مما كان يُعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ) فهي حضرموت ( و تحديداً المكلا و سيئون ) ، و عدن و لحج .

و قد قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنظيم دورة تدريبية لنحو (3.000) من العدد المشار إليه  
أعلاه ضمن برامجه التي تستهدف المنظمات غير الحكومية.



## السياق السياسي

كانت انتخابات عام 2003 ثالث انتخابات تشريعية تُجرى في الجمهورية اليمنية عبر التاريخ السياسي المنظور لهذه الدولة - فقد جرت الانتخابات النيابية الأولى في العام 1993 والثانية في العام 1997. وهنالك تشابه شديد في المناخات التي سادت الانتخابات العامة الأولى و الثانية بالنظر إلى حدة التنافس السياسي بين كُبريات الأحزاب و الذي أثر بدوره على نتائج هذه الانتخابات. وقد تمكن المؤتمر الشعبي العام من تحقيق الفوز دون عناء في هذه الانتخابات . ومع هذا يظل هناك اختلاف جوهري بين انتخابات 1993 و تلك التي جرت في العام 1997 بالنظر إلى أن الحزب الاشتراكي اليمني (الذي حكم ما كان يُسمى باليمن الجنوبي قبل الوحدة) قرر مقاطعة الانتخابات التشريعية للعام 1997 بالرغم من فوزه بنحو (63) مقعداً من مقاعد البرلمان عقب الانتخابات النيابية للعام 1993 . كما أن نتائج انتخابات عامي 1993 / 1997 - كانت قد فرضت قيام حكومات ائتلافية بين الحزب الحاكم من جهة و أحزاب المعارضة الكبرى من جهة أخرى - إلا أن هذا لا يُلغي الحقيقة المتمثلة في تراجع أداء أحزاب المعارضة و بصفة كبيرة خاصة في انتخابات عام 1997 . ومع هذا فقد رأى المراقبون الدوليون أن الانتخابات العامة المشار إليها أعلاه تمثل خطوات هامة في المسيرة الياقعة للجمهورية اليمنية في اتجاه الديمقراطية النيابية.

و قد أظهرت انتخابات مجالس الحكم المحلي التي جرت في العام 2001 تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقة التنافسية بين الأحزاب و التنظيمات السياسية الناشطة على الساحة السياسية اليمنية - حيث لم تسع الأحزاب السياسية الكبرى سواءً الحزب الاشتراكي اليمني أو التجمع اليمني للإصلاح للتفاوض مسبقاً مع المؤتمر الشعبي العام حول حصصها من مقاعد المجالس المحلية المرتقبة ، و هذه سابقة تعتبر الأولى من نوعها في سياق العمل السياسي في هذا البلد . و هذا دليل على ظهور و تنامي معارضة حقيقية في المسرح السياسي اليمني . و قد سعت سبع من الأحزاب السياسية<sup>4</sup> اليمنية (خلال الفترة التي سبقت الانتخابات النيابية للعام 2003) إلى تكوين تحالف لقوى المعارضة سُمي باللقاء المشترك لأحزاب المعارضة - و من بين هذه الأحزاب التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني . و في خطوة واعدة تدل على ظهور معارضة فاعلة على المسرح السياسي اليمني - وقعت أحزاب اللقاء المشترك على مذكرة تفاهم التزمت بموجبها " بعدم السماح لمرشحي أحزاب اللقاء المشترك بالتنافس فيما بينهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذا كان مثل هذا التنافس يصب في مصلحة طرفٍ سياسي آخر . " و بالرغم من إشادة الخطاب السياسي الرسمي للحكومة بتجربة اللقاء المشترك و بدوره في تعزيز قوى المعارضة - إلا أن الحكومة و المؤتمر الشعبي العام قامت باتخاذ جُملة من الخطوات و الإجراءات التي يبدو أنها استهدفت تقويض هذا التحالف الوليد لقوى المعارضة من خلال تأجيج الخلاف بين الأجنحة الراديكالية و المعتدلة داخل التجمع اليمني للإصلاح . وبالفعل فقد تدهورت العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح إثر اغتيال الأستاذ جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في ديسمبر من العام 2002 أثناء حضوره للجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام للإصلاح. و قد عمدت الصحافة المحسوبة على المؤتمر الشعبي العام إلى توجيه أصابع الاتهام فيما يتصل باغتيال الأستاذ جار الله عمر إلى التجمع اليمني للإصلاح للإيقاع بينه و بين الحزب الاشتراكي اليمني . و لعل الأمر الذي يدعو للإعجاب أن

<sup>4</sup> الأحزاب السبع المشار إليها أعلاه هي : التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني ، التنظيم الحوادي الناصري ، حزب البعث الاشتراكي ، اتحاد القوى الشعبية اليمنية ، حزب الحق ، الحزب السبتمبري ( و هو أحد الأحزاب الصغرى و قد قام بفك ارتباطه مع اللقاء المشترك في وقت لاحق ) .

هذه المحاولات فشلت في صب النار على الزيت في العلاقة بين التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني . فقد عمل الحزبان معاً و بصورة نشطة للتنديد بعملية الاغتيال و دعوة أنصار الحزبين للعمل معاً من أجل التنديد و إدانة كافة أشكال العنف .

و من جهة أخرى - فقد شاب العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء من جهة و بين الأحزاب و التنظيمات السياسية اليمنية من جهة أخرى - شيء من الشك و سوء الظن مما أثار سلباً على مستوى التعاون بين الطرفين بصفة عامة . و بالرغم من أن هنالك حزمة من الخطوات و الإجراءات التي أتخذت خلال الفترة السابقة للانتخابات عام 2003 لتحسين مستوى العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات و الأحزاب السياسية إلا أن هذه العلاقة ظلت مُحتدة بين الطرفين . و بالرغم من أن القلق الذي تبديه أحزاب المعارضة حول مدى نزاهة اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء - قد يكون له ما يبرره في بعض الحالات إلا أن اللوم أيضاً يقع على الأحزاب السياسية كون أنها تفتقر إلى الدبلوماسية في تعاملها مع اللجنة المذكورة . كما أن الأحزاب السياسية غالباً ما تعجز عن تقديم التوثيق اللازم للطعون و الاعتراضات التي تبديها حول إجراءات القيد و التسجيل و غيرها من الخطوات الأخرى المتصلة بمجمل العملية الانتخابية مما يفقدها القدرة على المتابعة و الوصول إلى نتائج مُرضية حول هذه القضايا الإشكالية .

### الأحزاب السياسية :

بلغ عدد الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات العامة التنافسية التي جرت في العام 2003 نحو (19) حزباً و تنظيمياً سياسياً . و من بين هذه الأحزاب هنالك (12) حزباً تعتبر تاريخياً من الأحزاب المحسوبة على الحزب الحاكم أو التي كان للحزب الحاكم الدور الأكبر في صناعتها و إبرازها إلى الوجود . و هنالك خمسة أحزاب أخرى دخلت في تحالف فضفاض مع قوى المعارضة فضلاً عن حزبين آخرين يمكن اعتبارهما أحزاباً مستقلة حقيقية<sup>5</sup> . أما الأحزاب الكبرى فهي المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني . و قد تراجع أداء الأحزاب الصغيرة بصورة ملحوظة حيث تمكنت من الفوز بأربعة مقاعد فقط في انتخابات عام 1997 و عام 2003 مقارنة بأربعة مقاعد في انتخابات عام 1993 .

### المؤتمر الشعبي العام :

المؤتمر الشعبي العام هو الحزب الحاكم في الجمهورية اليمنية - و قد تأسس هذا الحزب فيما كان يسمى باليمن الشمالي قبل الوحدة و ذلك في العام 1982 . و كان الهدف من إنشاء الحزب هو خلق نوع من الإجماع و الاتفاق بين كافة ألوان الطيف السياسي فيما كان يُعرف بالجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمال) . ويرأس هذا الحزب (الذي يعتبر الأكبر في الجمهورية اليمنية) الرئيس علي عبد الله صالح . وقد تزايدت مقدرة الحزب على التنافس السياسي حول مقاعد المجلس النيابي بصورة مطردة منذ الانتخابات التشريعية الأولى في العام 1993 حيث حصد

<sup>5</sup> الأحزاب المتحالفة مع المؤتمر الشعبي العام هي : الجبهة الوطنية الديمقراطية ، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري ، جبهة التحرير ، الرابطة ( الشرعية ) ، الحزب القومي الاجتماعي ، التنظيم الشعبي لجبهة التحرير ، جبهة قوى الوحدة اليمنية ، حزب الشعب الديمقراطي ، التنظيم السبتمبري الديمقراطي ، حزب الوحدة الشعبية اليمنية ، حزب الحُضر الاجتماعي ، الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية و الحزب الناصري الديمقراطي . أما أحزاب اللقاء المشترك فتشمل : التجمع اليمني للإصلاح ، الحزب الاشتراكي اليمني ، التنظيم الودودي الناصري ، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي ، اتحاد القوى الشعبية ، حزب الحق ، و التنظيم السبتمبري . أما الأحزاب المستقلة فهي : حزب البعث العربي الاشتراكي و رابطة أبناء اليمن . و هنالك تشابه في أسماء هذه الأحزاب يقتضي الحيطة و الحذر .

الحزب (145) مقعداً و ارتفع هذا الرقم إلى (187) مقعداً في انتخابات عام 1997 ليصل إلى (240) مقعداً في انتخابات عام 2003 بما في ذلك مقاعد الفائزين من المرشحين المستقلين الذين أعلنوا لاحقاً انضمامهم إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام في المجلس التشريعي . و يسيطر المؤتمر الشعبي الآن على نحو (58.6%) من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديریات ونحو (58.45%) من هذه المقاعد على مستوى المحافظات . ويفتقر المؤتمر الشعبي العام إلى أيديولوجية سياسية واضحة المعالم مقارنةً بالتجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني. وهو بذلك يخدم كمظلة أكثر من كونه حزب سياسي يملك رؤية وأيديولوجية واضحة. وللشخصيات القبلية نفوذ قوي داخل أروقة هذا الحزب.

و قد بذل المؤتمر الشعبي العام بعد ظهور نتائج الانتخابات المحلية للعام 2001 - جهوداً لتحقيق قدر من اللامركزية في أليات صنع القرار معطياً بذلك صلاحيات أكبر للقيادات المحلية للحزب على مستوى الفروع. وتجدر الإشارة إلى أن أداء التجمع اليمني للإصلاح في انتخابات المجالس المحلية المشار إليها أعلاه كان الأفضل مقارنةً بأداء المؤتمر الشعبي العام - وقد شكل هذا مفاجأة لقادة المؤتمر. وربما كان هذا أحد الدوافع الرئيسية التي حدّت بقيادة المؤتمر الشعبي العام بالتفكير جدياً في منح المزيد من الصلاحيات لقادة العمل السياسي للحزب على المستوى المحلي لتحقيق السيطرة المرجوة للحزب في انتخابات 2003. و قد عبر الكثير من أعضاء المؤتمر الشعبي العام (خلال مناقشات حول ضوابط الحملات الانتخابية والخروج التي شابت يوم الاقتراع) عبر هؤلاء عن قلقهم من عدم مقدرة الحزب على التحكم في الولاء السياسي المطلق لأعضائه و عجزه عن تحقيق القدر المطلوب من التماسك الفكري الذي يمكنه من التأثير الفاعل في آراء و توجهات مرشحيه وأنصاره على حد سواء . إن التوجهات اللامركزية (و بالطريقة التي تبنتها قيادة المؤتمر الشعبي العام) ربما أدت إلى تقاوم الإشكالية المشار إليها أعلاه .

### التجمع اليمني للإصلاح :

يُنظر للتجمع اليمني للإصلاح على أنه من أكبر أحزاب المعارضة السياسية في الجمهورية اليمنية - إن لم يكن الأكبر على الإطلاق . و مع هذا فقد تراجع أداء هذا الحزب في الانتخابات النيابية المتتالية . فبينما حصد الحزب نحو (66) مقعداً في انتخابات 1993 تراجع هذا الرقم إلى (53) مقعداً في انتخابات عام 1997 ليصل إلى (45) مقعداً في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في العام 2003. و يسيطر الإصلاح حالياً على نحو (23.3%) من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديریات و على نحو (20.42%) من هذه المقاعد على مستوى المجالس المحلية للمحافظات . و قد دخل التجمع اليمني للإصلاح في تحالفات مختلفة مع المؤتمر الشعبي العام في السنوات الماضية - و قد أثارت هذه التحالفات شكوكاً حول وضع هذا الحزب كتنظيم سياسي معارض و حقيقي . غير أن هذه الصورة ما لبثت أن تغيرت منذ العام 2001 حيث بدأ التجمع اليمني للإصلاح يفرض نفسه كحزب يمثل معارضة حقيقية و خاصة خلال انتخابات مجالس الحكم المحلي التي جرت في نفس العام المشار إليه أعلاه. و يتسم حزب الإصلاح من الناحية الأيديولوجية بقدر عالٍ من البراغماتية و يعتبر نسبياً من الأحزاب الإسلامية التي تميل إلى الاعتدال . و قد ذكرت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها صدر مؤخراً " أن التجمع اليمني للإصلاح لم يَسعَ إلى خلق أي مواجهة للإسلاميين مع الدولة بالرغم من وجود عناصر في هذا الحزب ذات انتماءات أيديولوجية معينة - و بدلاً من هذا فقد عمل الإصلاح على لعب دور الوسيط بين الدولة و العناصر الإسلامية المتشددة. ويُقبل الإسلاميون على عضوية التجمع اليمني للإصلاح لا لكونه يمثل حركة ذات توجهات أصولية إسلامية و إنما لكونه حزب سياسي توفرت لديه قيادة ذات إرث سياسي و قبلي يمثلها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي يعتبر من رموز

النظام الجمهوري أكثر من كونه من قادة العمل السياسي و الأيديولوجي الإسلامي. "6 و تتكون عضوية الإصلاح في الأساس من الشخصيات الاجتماعية ذات التوجهات المحافظة و من الجماعات الإسلامية على اختلاف ألوان الطيف السياسي بما في ذلك الإخوان المسلمون . و تشير نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة إلى تنامي شعبية التجمع اليمني للإصلاح في المدن و المراكز الحضرية قياساً بما كان عليه الحال في الماضي حيث كان للإصلاح حضور أقوى في المناطق القبلية . هذا بافتراض أن نتائج الانتخابات الأخيرة يمكن الاعتماد عليها كمؤشر للوصول إلى مثل هذه الاستنتاجات .

### الحزب الاشتراكي اليمني :

تميل قيادة الحزب الاشتراكي اليمني الحالية إلى قدر كبير من البراغماتية والاعتدال شأنها في ذلك شأن قيادة التجمع اليمني للإصلاح . وقد عانت قيادة الحزب الاشتراكي من تحديات جمة خلال السنوات الأخيرة الماضية فرضتها العناصر الراديكالية و المتشددة في الحزب و التي دعت إلى مقاطعة الحزب للانتخابات النيابية التي جرت في العام 1997 و انتخابات المجالس المحلية التي جرت في العام 2001 . و بالرغم من أن قيادة الحزب قد عارضت و بنجاح الدعوة إلى مقاطعة انتخابات عام 2001 - إلا أن قواعد الحزب و خاصة في محافظة حضرموت عملت على إفشال توجهات القيادة و لم تدفع بأنصار الحزب إلى صناديق الاقتراع مما ألحق ضرراً بالغاً بأداء الحزب في تلك الانتخابات . كما أن اغتيال السيد / جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب في ديسمبر عام 2002 كان له أيضاً أثر سلبي على أداء الحزب بصفة عامة .

و للحزب الاشتراكي اليمني حضور قوي في المحافظات الجنوبية أي فيما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالرغم من أن أداءه كان قد تراجع عما هو متوقع حتى في هذه المحافظات . وقد انخفضت شعبية الحزب الاشتراكي اليمني في العديد من الدوائر و المراكز الحضرية في المحافظات الجنوبية لصالح التجمع اليمني للإصلاح . كما أن للحزب الاشتراكي اليمني بعض الأنصار في المحافظات الشمالية الذين يشعرون بشيء من القلق بسبب تنامي نفوذ الإسلاميين فضلاً عن بعض الفئات المعارضة للرئيس علي عبد الله صالح إما لاعتبارات شخصية أو أيديولوجية أو قبلية . و قد حصد الحزب الاشتراكي اليمني ( 68 ) مقعداً من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات العامة لعام 1993 - و قاطع الانتخابات التشريعية لعام 1997 و حصل على ( 7 ) مقاعد فقط في الانتخابات الأخيرة التي جرت في العام 2003 . و لم يتجاوز نصيب الحزب من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديرية ( 3.3% ) من الإجمالي الكلي للمقاعد و ( 3.76% ) من إجمالي المقاعد على مستوى المجالس المحلية للمحافظات .

### الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف المصاحبة للعملية الانتخابية :

كان هنالك قلق متزايد لدى كافة الأوساط السياسية خلال الفترة السابقة للانتخابات حول إمكانية وقوع أعمال عنف كبيرة عشية الانتخابات النيابية الأخيرة و خلال يوم الاقتراع . فقد أشارت التقارير إلى مقتل نحو (50) مواطناً في أعمال عنف ترافقت مع انتخابات المجالس المحلية التي جرت في العام 2001 . كما تحدثت التقارير عن مقتل (7) أشخاص و جرح نحو (40) آخرين في نزاعات و ثارات قبلية خلال الفترة المخصصة لتسجيل و قيد الناخبين . كما حدثت نزاعات خطيرة بين بعض مرشحي المؤتمر الشعبي العام حول بعض الدوائر الانتخابية . كما أن انفصام

<sup>6</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية بعنوان " اليمن : ماذا وراء أسطورة فشل الدولة " تقرير الشرق الأوسط رقم ( T12 ) ، عمان ، بروكسل ، ديسمبر 2002 ، ص . ( 10 ) .

عُرى التحالف التقليدي بين المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح ربما كان سبباً إضافياً في ازدياد حدة أعمال العنف التي صاحبت انتخابات المجالس المحلية للعام 2001 . كما أن تنامي قوة اللقاء المشترك كتجمع للمعارضة زاد من حدة التوتر القائم بين الحزب الحاكم و قوى المعارضة .

و استجابة لدواعي هذا القلق المتزايد حول إمكانية وقوع أعمال عُنف - تترافق مع الانتخابات النيابية القادمة - بادرت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بفتح حوار حول هذا الموضوع مع الأحزاب السياسية الكبرى العاملة في الساحة اليمنية و ذلك في سبتمبر من عام 2002 . و كان الهدف من هذا الحوار الوصول إلى اتفاق حول رُزمة من الضوابط الكفيلة بإجراء انتخابات حرة و نزيهة في السابع و العشرين من إبريل عام 2003 . و بالنظر إلى أعمال العنف التي رافقت الانتخابات العامة السابقة كان يمكن لهذا الاتفاق (لو فُدر له أن يرى النور) أن يكون سبباً في التخفيف من حدة التوتر التي غالباً ما تصاحب أية انتخابات عامة .

و للأسف - فقد رفض التجمع اليمني للإصلاح التوقيع على ما سمي " باتفاق الضوابط لانتخابات حرة و نزيهة " خلال فترة قيد و تسجيل الناخبين ليعبر بذلك عن استيائه البالغ لسماح الجهات المختصة بتعدد الموطن الانتخابي لمنسوبي القوات المسلحة والأمن . ثم أُعيد طرح مشروع هذا الاتفاق مرة أخرى في يناير من عام 2003 من قِبل المعهد الديمقراطي الوطني و الذي سعى أيضاً لتشكيل لجان على مستوى الفروع بالنسبة للأحزاب السياسية الكبرى على أن تكون مهمتها العمل على حل أي خلافات محتملة بين هذه الأحزاب حول مشروع الضوابط الانتخابية المشار إليها أعلاه . و إثر هذا التحرك - أعلن الرئيس علي عبد الله صالح تشكيل لجنة من مختلف الأحزاب السياسية و عهد إليها مهمة صياغة مشروع ضوابط العمل السياسي من أجل انتخابات حرة و نزيهة . و قد قامت اللجنة المذكورة بإعداد وثيقتين : الأولى ركزت على ضوابط العملية الانتخابية و استندت في جوانب كثيرة على المقترحات المقدمة من المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية أما الوثيقة الأخرى فقد ركزت على المناخ السياسي العام و على التحديات التي تواجهها الأمة و على الضرورة الملحة لتعزيز الوحدة الوطنية فضلاً عن الأخطار المحتملة من جراء الحرب على العراق . و قد وقعت كل الأحزاب السياسية على هذه الوثيقة قبيل الانتخابات النيابية الأخيرة .

و قد دعت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء المواطنين و كافة الأحزاب و التنظيمات السياسية لأن يكون يوم السابع و العشرين من إبريل " يوماً بلا سلاح " و قد دعم المعهد الديمقراطي الوطني هذه المبادرة (بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) و قام بطباعة و توزيع نحو (100.000) مُلصق تهييب بالمواطنين بضرورة الامتناع عن حمل السلاح في السابع و العشرين من إبريل . و قد ساهمت العديد من المنظمات غير الحكومية في نشر و توزيع هذه الملصقات على امتداد الساحة اليمنية . كما ظهرت إعلانات عبر الأجهزة المرئية و المسموعة (تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء و الأحزاب السياسية الكبرى و على رأسها المؤتمر الشعبي العام و الإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني) تدعو المواطنين إلى تجنب أعمال العنف عشية الانتخابات النيابية و تحديداً في السابع و العشرين من إبريل . و بفضل هذه الجهود - فقد تراجعت أعمال العنف بصورة ملحوظة مقارنة بالانتخابات العامة السابقة - و لم تُسجل خلال هذه الفترة إلا ثلاث حالات وفاة ذات صلة بالعملية الانتخابية .

## الإطار العام للإدارة الانتخابية

بذلت حكومة الجمهورية اليمنية خلال الفترة التي سبقت انتخابات عام 2003 جهوداً طيبة بهدف تطوير أدوات فاعلة تتسم بقدر عالٍ من المهنية لإدارة العملية الانتخابية. و في سبيل ذلك - فقد صادقت الجهات المختصة على قانون جديد للانتخابات والاستفتاء و تم تعيين لجنة عليا جديدة لإدارة العملية الانتخابية - كما تم استحداث كشوفات جديدة لقيود و تسجيل الناخبين .

### قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء :

أجريت الانتخابات النيابية اليمنية الثالثة في السابع و العشرين من إبريل عام 2003 وفق الضوابط و القواعد الإجرائية التي حددها قانون الانتخابات العامة والاستفتاء الجديد و الذي أجاز مجلس النواب اليمني في نوفمبر من العام 2000 . إن إجازة هذا القانون يُمثل خطوة إيجابية إلى الأمام في اتجاه تعزيز البناء المؤسسي لمجمل العملية الانتخابية في الجمهورية اليمنية . و مع تسليمنا بهذا التحسن الملموس - إلا أن هنالك حاجة لإعادة النظر حول بعض مواد هذا القانون و خاصة تلك المتصلة بالقواعد الإجرائية للعملية الانتخابية . فعلى سبيل المثال : هنالك بعض النصوص التي ما تزال تثير قلقاً متزايداً لدى العديد من الأوساط السياسية و الحزبية منها على سبيل المثال الآتي :

● النصوص التي تسمح بجواز تعدد المواطن الانتخابي للناخب الواحد مما يفتح المجال على مصراعيه لإمكانية الغش و التزوير<sup>7</sup> .

● المعايير الخاصة بتشكيل و تعيين أعضاء اللجان الانتخابية المختلفة غالباً ما تطغى عليها المعايير و الاعتبارات السياسية مما يزيد من حالة التوتر المصاحبة للعملية الانتخابية . (فقد تنازلت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء عن صلاحياتها القانونية في هذا السياق وأعطت للأحزاب والتنظيمات السياسية الحق في الوصول إلى آلية تسمح بمشاركة و تمثيل الأحزاب السياسية في اللجان الانتخابية المختلفة . و قد أدى هذا الوضع إلى تأجيج الصراع السياسي بين الأحزاب لأكثر من ثلاثة أشهر.)

● هنالك نصٌ قانوني يقضي بضرورة تواجد الأعضاء الثلاثة المكونين لأي لجنة من لجان الاقتراع و الفرز عند بدء عمليات الفرز و أثنائها و عند الإعلان عن انتهاء هذه العمليات . إن هذا الإشراف يمكن استغلاله بصورة تؤدي إلى وقف عمليات الفرز و عد الأصوات إذا شعر أحد أعضاء اللجنة بخسارة حزبه فكل ما يتعين عليه فعله هو الانسحاب مما يترتب عليه وقف عمليات فرز و عد الأصوات . إن وضعاً من هذا القبيل يُضعف من ثقة الناخبين بنزاهة العملية الانتخابية و يزيد من حدة التوتر السياسي المصاحب لهذه العملية .

● قصر الفترة الزمنية المخصصة لمراجعة كشوفات قيد الناخبين من قبل الأحزاب و التنظيمات السياسية و حتى الأفراد - مما تستحيل معه عملية المراجعة الدقيقة لكل

<sup>7</sup> ينص القانون على الآتي : " المواطن الانتخابي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادةً أو الذي به محل عمله الرئيسي أو مقر عائلته و لو لم يكن مقيماً فيه . "

البيانات الخاصة بالعملية الانتخابية و تقديم الطعون أو حتى استيفاء كافة الشروط الخاصة بالمرشحين .

• عدم وجود القدر الكافي من الوضوح في النص الذي يعتبر كل موظف يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب متوقفاً أو مستقبلاً عن ممارسة وظيفته العامة من تاريخ فتح باب الترشيح . و للحيلولة دون أي تطبيق انتقائي لهذه المادة - هنالك ضرورة تقتضي تحديداً واضحاً للفئات التي تنطبق عليها هذه المادة من موظفي الخدمة العامة .

• ينص قانون الانتخابات العامة الحالي على الآتي "يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن يمضي بلوغ من العمر ثمانية عشرة سنة شمسية كاملة. "إن هذا النص مطلق في العمومية و يفتح المجال واسعاً لحالات كثيرة يتم فيها قيد و تسجيل من هم دون السن القانونية . و لهذا فإن هنالك ضرورة ملحة لإعادة النظر في هذه المادة و وضع الضوابط اللازمة للتحقق من هوية الناخب و مدى استيفائه للشروط القانونية المتصلة بحق الانتخاب .

• هنالك حاجة أيضاً لإعادة النظر في المواد القانونية و القواعد الإجرائية المتصلة بعملية الطعون في نتائج الانتخابات العامة - فالقانون الانتخابي الحالي يفتقر إلى أي قواعد إجرائية لاستئناف الأحكام الصادرة حول الطعون الانتخابية مما يعطي انطباعاً عاماً لدى الكثيرين بعدم نزاهة هذه الأحكام و يعزز مناخات عدم الثقة في مجمل العملية الانتخابية .

#### اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء :

تم مؤخراً تشكيل لجنة جديدة علياً للانتخابات و الاستفتاء من سبعة أشخاص في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية لتحسين الإدارة الانتخابية. و قد أشادت العديد من الجهات بالأداء التقني و الإداري و الخطوات التي اتخذتها هذه اللجنة في سبيل تنظيم و إدارة الانتخابات النيابية لعام 2003.

و تتشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (15) اسماً يرشحهم مجلس النواب ممن تنطبق فيهم الشروط المحددة في القانون . و تستند القائمة التي يرفعها مجلس النواب أساساً إلى ترشيحات الأحزاب و التنظيمات السياسية . و قبل التعديلات التي طالت قانون الانتخابات و الاستفتاء منذ العام 1996 - كانت هذه اللجنة تتشكل من أحد عشر عضواً من بينهم امرأة واحدة . و ينص القانون على أن مدة العضوية في اللجنة العليا ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ صدور قرار التعيين . و ينتمي رؤساء القطاعات التالية في اللجنة العليا للانتخابات للمؤتمر الشعبي العام و القطاعات هي: قطاع العلاقات الخارجية ، قطاع المنظمات غير الحكومية ، قطاع الشؤون القانونية فضلاً عن قطاع الشؤون الفنية . و ينتمي رئيس قطاع البحوث إلى الحزب الاشتراكي اليمني بينما ينتمي رئيس القطاع الإعلامي للحزب الناصري الديمقراطي (وهو أحد الأحزاب المتحالفة مع المؤتمر الشعبي العام) . و ينتمي نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات للتجمع اليمني للإصلاح .

و ينص القانون على استقلالية و حيادية اللجنة العليا للانتخابات في كل ما يؤول إليها من مهام و اختصاصات . و في هذا السياق - يرى المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية أن أداء اللجنة العليا للانتخابات كان يتسم في معظم الحالات بقدر من الاستقلالية و الحيادية . غير أن اللجنة المذكورة لم تتمكن من التعامل بالقدر المطلوب من الحيادية في المسائل المتصلة بتنظيم استخدام وسائل الإعلام الرسمية المرئية و المسموعة و المقروءة لكافة المرشحين بالتساوي و بما يحقق تكافؤ الفرص في استخدام تلك الوسائل . كما أنها لم تظهر القدر المطلوب من الحياد في اختيار رؤساء اللجان الانتخابية المختلفة ( و سيتم مناقشة هذا الموضوع بشيء من التفصيل لاحقاً ) .

و من المهم التأكيد على أن اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء قد بذلت جهوداً مقدرة لتحقيق طفرة في مجالات الأداء المهني المتصل بإدارة العملية الانتخابية . ومع هذا - فإن ضعف ثقافة البناء المؤسسي في اليمن بصفة عامة ربما أثر سلباً في فاعلية أداء هذه اللجنة في جوانب معينة . فاللجنة العليا للانتخابات تعاني من مركزية مطلقة على المستوى القومي و من تسييس مفرط على كافة المستويات الدنيا الأخرى . و مما زاد الطين بلة أن اللجنة العليا للانتخابات غالباً ما تتبنى مواقف و أفكاراً مثيرة للجدل في سبيل الحد من أي اختراقات أو اختلالات في العملية الانتخابية - غير أن هذه المواقف غالباً ما تتسم بضيق الأفق و تعمد إلى الحصر و التقييد . فمثلاً غالباً ما ترى اللجنة العليا في نفسها أنها المؤسسة المعنية بالحد من المخالفات و الخروقات فقط، بدلاً من أن ترى في نفسها الجهة المعنية بوضع هذه القوانين موضع التنفيذ حال إجازتها من الجهات التشريعية المختصة . كما أن اللجنة العليا لم تُحل أيّاً من رؤساء اللجان الأصلية أو الإشرافية أو الفرعية للمساءلة القانونية رغم تسلمها للعديد من الشكاوى حول أداء هذه اللجان . و مع هذا فإن هنالك تحسناً ملحوظاً قد طرأ على الأداء المهني لهذه اللجنة كان محل إشادة كافة المنظمات الدولية التي تعاملت مع اللجنة المذكورة خلال الانتخابات النيابية الأخيرة .

و بالرغم من التطور المطرد الذي سعت إليه اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء فيما يتصل بإعادة العملية الانتخابية منذ 97 - إلا أنها لم تتمكن بالقدر ذاته من تحسين علاقاتها المتوترة أصلاً مع أحزاب المعارضة خاصة خلال الفترة السابقة لإجراء الانتخابات العامة . إن هنالك إرثاً من الشك و عدم الثقة يشوب العلاقة بين الطرفين بسبب العلاقة الخاصة التاريخية التي تربط اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء بالحزب الحاكم - و بسبب القدر المحدود من الشفافية الذي يحيط بأداء هذه اللجنة خاصة خلال الفترة المخصصة لقيود و تسجيل الناخبين . كل هذه العوامل تعيق من مقدرة اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء على العمل المثمر و الفاعل مع أحزاب المعارضة .

و في حالات كثيرة - تكون هشاشة البناء المؤسسي في اليمن عموماً سبباً في إضعاف الأداء المهني للجنة العليا للانتخابات . إن الهياكل البيروقراطية و الإجراءات الإدارية المعقدة و المطولة غالباً ما تكون سبباً أيضاً في ضعف أداء هذه اللجنة . فطبيعة العمل في الكثير من المؤسسات العامة في اليمن يعتمد على التسلسل الرأسي في اتخاذ القرار و تمريره بدلاً من التوزيع الانسيابي و الأفقي للعمل . كما أن هنالك عجزاً واضحاً في توزيع المهام و الصلاحيات . و هنالك إخفاقاً في الاستفادة القصوى مما تنتجه التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجالات تقنية و معالجة المعلومات . وقد عبر أعضاء اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء ( في هذا السياق ) عن احتياجات اللجنة الماسة لدعم المجتمع الدولي و الدول المانحة خاصة في المجالات المتصلة بالتدريب و الإدارة .



## الهيكل التنظيمية و البنى التحتية للجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء :

تتكون البنية التحتية للهيكل التنظيمية التابعة للجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء من عشرين لجنة إشرافية قوام كل لجنة منها ثلاثة أعضاء - وتعمل هذه اللجان الإشرافية على مستوى المحافظات . و إضافة إلى ذلك توجد لجان أخرى تسمى باللجان الأصلية و يبلغ عددها (301) لجنة (بعدد دوائر البرلمان اليمني). وتتكون هذه اللجان من ثلاثة أعضاء أيضاً . و فضلاً عن هذا فإن هنالك نحو (5.264) مركز انتخابي و لكل مركز انتخابي لجنة خاصة به يتراوح أعضاؤها ما بين اثنين إلى سبعة أو ثمانية أعضاء من الرجال فضلاً عن اللجان الانتخابية الخاصة بالمراكز النسوية . و تتحمل اللجان الأصلية مسؤولية الإشراف و الرقابة على إجراءات الترشيح و التأكد من مدى التزام المرشحين بضوابط الدعاية الانتخابية أثناء الفترة المخصصة لهذا الغرض - كما و تتحمل اللجان الأصلية مسؤولية الإشراف على اللجان الانتخابية الفرعية الأخرى . و تقع أيضاً على اللجان الأصلية مسؤولية جمع نتائج الاقتراع من المراكز المختلفة التابعة لكل دائرة انتخابية و إعلان النتائج على مستوى الدوائر .

و من أولى الخطوات التي اتخذتها اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء مضاعفة أعداد مراكز الاقتراع . إن توزيع المراكز الانتخابية و مراكز الاقتراع التابعة لأي دائرة انتخابية يعتمد في الأساس على الكثافة السكانية للدائرة و بحيث لا يكلف أي مركز انتخابي بخدمة أكثر من (2.000) ناخب بصفة عامة و بحيث لا يضطر أي ناخب للسفر لمسافة تزيد على نصف الساعة للوصول إلى مركز الاقتراع التابع لدائرته - كما أن هنالك اعتبارات تتصل بالطبيعة القبلية للمناطق عند توزيع المراكز الانتخابية و مراكز الاقتراع . فعلى سبيل المثال - تم تخصيص (69) مركزاً انتخابياً للدائرة (279) بمحافظة مأرب بينما لم تزد المراكز الانتخابية التابعة للدائرة (275) بمحافظة الجوف عن (56) مركزاً . و في أحسن الأحوال لم تزد المراكز الانتخابية التابعة لأي دائرة من دوائر أمانة العاصمة عن (15) مركزاً . ولعل سهولة الوصول إلى المراكز الانتخابية كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الزيادة الملحوظة في كشوفات قيد و تسجيل الناخبين (خاصة في الأوساط النسائية) خلال هذه الانتخابات النيابية الأخيرة .

إن الآليات المتبعة حالياً في تشكيل اللجان الإشرافية و الأصلية فضلاً عن اللجان الفرعية تمثل إحدى أكبر الإشكاليات التي يُعاني منها النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية . و قد منح القانون اللجنة العليا للانتخابات الحق في " تشكيل و تعيين رؤساء و أعضاء اللجان الإشرافية و لجان إعداد جداول الناخبين الأساسية و الفرعية و لجان إدارة الانتخابات الأصلية و الفرعية . " و أكد القانون على عدم " جواز تشكيل أي لجنة من حزب واحد ."<sup>8</sup> و مع هذا فقد تنازلت اللجنة العليا طواعية عن الصلاحيات الممنوحة لها قانوناً و أعطت للأحزاب و التنظيمات السياسية الحق في التفاوض حول آليات تمثيل هذه الأحزاب في اللجان الانتخابية المختلفة . و في هذا السياق - سعى المعهد الديمقراطي الوطني و المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية بالتعاون مع الفريق الفني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لفتح قنوات للحوار مع الأحزاب و التنظيمات السياسية بهدف الوصول إلى صيغة تؤمن الحياد السياسي لكافة اللجان الانتخابية و توفر في الوقت ذاته الضمانات اللازمة لتمثيل حزبي متكافئ و بما يعزز الثقة في العملية الانتخابية برمتها . و كانت الصيغة المقترحة من ممثلي المنظمات الدولية تستهدف خلق التوازن السياسي المطلوب في تشكيلة هذه اللجان ولهذا تم اقتراح تخصيص (33.3%) من أعضاء هذه اللجان لمرشحي الحزب الحاكم و (33.3%) لمرشحي أحزاب المعارضة و (33.3%) لاختيار اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء .

<sup>8</sup> راجع الفقرة (د) من المادة (24) من قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء رقم (13) لعام (2001) .

و قد أبدى المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) تحفظاً على هذا المقترح و رأى فيه تقليصاً لحصته وانتقاصاً للاستحقاقات السياسية للحزب عند مساواته بالأحزاب الأخرى . و في نهاية المطاف - اتفقت الأحزاب و التنظيمات السياسية على صيغة أخرى تمنح الحزب الحاكم نسبة (44%) من إجمالي مقاعد هذه اللجان و ترتفع هذه النسبة إلى ما يعادل (52%) بإضافة الحصة المقررة لحلفاء الحزب فيما يُسمى بالمجلس الوطني للمعارضة . و تم تخصيص (40%) من مقاعد هذه اللجان لأحزاب اللقاء المشترك و النسبة الباقية حُصصت لبقية الأحزاب (بما في ذلك تلك المتحالفة مع المؤتمر الشعبي العام) فضلاً عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

وتم توزيع المقاعد المخصصة لأحزاب اللقاء المشترك على النحو التالي: (20%) للإصلاح ، (11%) للحزب الاشتراكي اليمني و (4%) للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري و (1.5%) لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي و نسبة (3.5%) لبقية الأحزاب . و حُصّصت للجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء نسبة (8%) من إجمالي مقاعد اللجان الانتخابية المختلفة وفقاً لصيغة الاتفاق النهائي .

إن تشكيل اللجان الانتخابية على هذا النحو و وفقاً لمثل هذه الصياغات قد يكون سبباً في خلق المزيد من الإشكاليات و التعقيدات التي قد تؤثر سلباً على مُجمل العملية الانتخابية لاعتبارات عدة . الأول منها أن مثل هذه الصياغات تحتاج إلى الكثير من الجهد و الوقت من قبل الأحزاب السياسية و اللجنة العليا للانتخابات على حد سواء مما يؤثر سلباً على عدد من القضايا الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذا الموضوع. ثانياً : إن أي صياغات من هذا القبيل تؤكد على الطبيعة السياسية للجان الانتخابية بدلاً من التأكيد على حيادية هذه اللجان و استقلاليتها . ثالثاً : إن تعيين رؤساء اللجان الانتخابية و خاصة رؤساء لجان الاقتراع و الفرز من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لا يتم بصورة تتسم بالقدر المطلوب من الوضوح و الشفافية مما يثير المزيد من الشك و الريبة لدى البعض من أن رئاسة هذه اللجان قد عُهدت بصورة غير عادلة و غير نزيهة لأعضاء المؤتمر الشعبي العام.

### جداول قيد و تسجيل الناخبين :

إن الفترة المخصصة لإجراءات قيد و تسجيل الناخبين و التي بدأت في أكتوبر من العام 2002 - كانت هي الاختبار الحقيقي لمدى فاعلية الخطوات و السياسات التي تم اعتمادها لإصلاح النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية . و لقد نجحت حكومة الجمهورية اليمنية و اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء في اجتياز هذه المرحلة بنجاح. ولعل الشاهد على ذلك ارتفاع عدد المسجلين في كشوفات الناخبين إلى (8) مليون مواطن خلال الفترة المخصصة لهذا الغرض - أي بزيادة تُقدَّر بنسبة (66%) عما كان عليه الحال في انتخابات عام 1997 . وارتفعت معدلات قيد النساء إلى نسبة (41%) من إجمالي الناخبين مقارنة بنسبة (32%) فقط في الانتخابات السابقة .

وقد مُنح المراقبون المحليون الحق في الوصول إلى و الاطلاع على كافة الإجراءات المتعلقة بعمليات قيد و تسجيل الناخبين . و بلغ عدد أعضاء فرق الرقابة المحلية نحو (3.000) عضو تم توزيعهم و نشرهم في كافة أرجاء الجمهورية اليمنية . ومع هذا فإن فترة قيد و تسجيل الناخبين لم تخلُ من بعض الإشكاليات . حيث أن هنالك تُهم وُجّهت للجنة العليا للانتخابات تتصل بسوء الإدارة و ضعف التدريب و التأهيل اللازمين لأعضاء اللجان الإشرافية العليا فضلاً عن حوادث

العنف الباهظة الكلفة التي شابت هذه المرحلة . حيث تشير التقارير إلى وقوع نحو (400) من حوادث العنف ترتب عليها وقوع قتلى يُقدر عددهم بنحو (7) أشخاص . و هنالك حالة من القلق المتزايد حول ارتفاع معدلات مَنْ سُمِحَ لهم بالقيود والتسجيل ممن هم دون السن القانونية . و يُقدر عدد هؤلاء ما بين (100.000 – 400.000) حالة حسب بعض التقديرات الإحصائية المستقلة و تقديرات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء . ويُعزى البعض هذه الظاهرة إلى الحماس المتزايد لبعض لجان القيد والتسجيل و التي تحاول إعطاء انطباعاً عاماً بمدى فاعلية أدائها استناداً إلى أعداد المسجلين في كشوفاتها . و البعض يُرجع هذه الظاهرة إلى الضغوطات المسلحة التي تعرضت لها بعض المراكز من قبل بعض الفئات المحلية المتنفذة للقيام بمثل هذه المهام المخالفة للقانون . و فريق آخر يرى أن الأحزاب السياسية ذاتها كانت قد لعبت دوراً في تمرير مثل هذه المخالفات . و قد تسلم المعهد الديمقراطي الوطني تقارير وشكاوى عدة حول أحد الوزراء الذي كان يبذل جهوداً محمومة في سبيل الدفع بمن هم دون السن القانونية من طلاب و طالبات المدارس الثانوية للتسجيل و القيد في الكشوف الانتخابية .

و في سياق التعامل مع الظاهرة المشار إليها أعلاه - اقترحت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء مبدئياً حذف تلك الأسماء التي تبدو من خلال صور أصحابها أنهم دون السن القانونية . و رأى المعهد الديمقراطي الوطني وغيره من المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الانتخابي اليمني أن المقترح أعلاه قد ينال من حق الانتخاب المنصوص عليه في الدستور لعدد كبير من المواطنين ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية . و بالنظر إلى ضيق الوقت - لم تتمكن اللجنة العليا للانتخابات من إيجاد حل قانوني لهذه الإشكالية . و مع هذا - ينبغي التأكيد على أن اللجنة العليا للانتخابات أبدت قلقاً متزايداً حول هذا الأمر كما أنها أظهرت استعداداً لإصلاح الخلل عند إبلاغها بالأمر .

#### بطائق الاقتراع و تدريب أعضاء اللجان الانتخابية :

تمكنت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء من القيام بجملة من الخطوات الهامة في الفترة السابقة للانتخابات النيابية الأخيرة . فبالإضافة إلى النجاح النسبي الذي تحقق خلال فترة قيد و تسجيل الناخبين - نجحت اللجنة في طباعة بطائق اقتراع جديدة يقل فيها احتمال الخطأ - و قد دُعيت الأحزاب و التنظيمات السياسية إلى الاطلاع على نماذج هذه البطائق و إبداء الرأي حولها قبل طباعتها بصورة نهائية . كما وفرت اللجنة أبحاثاً عالية الجودة بشهادة الخبراء الفنيين التابعين للعديد من المنظمات الدولية العاملة في اليمن - كما تم توفير صناديق اقتراع بلاستيكية جديدة و ذات طبيعة شفافة و مزودة بمغالق آمنة . و هنالك إنجاز آخر لا يقل أهمية عن الإنجازات أعلاه و يتمثل في التحسن الذي طرأ على الدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة العليا للانتخابات لكافة العاملين في اللجان الانتخابية و ذلك بالتعاون مع الفرق الفنية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية و المعهد الديمقراطي الوطني . و مع هذا ظل أداء هذه اللجان دون المستوى من حيث الدقة و الأداء المهني مقارنة بأداء اللجنة العليا على المستوى القومي . و إحدى الإخفاقات الخطيرة التي شابت الانتخابات النيابية الأخيرة تمثلت في عدم توفير التدريب اللازم لمنسوبي الأجهزة الأمنية و رفع مستوى وعيهم بحقيقة المهام المناطة بهم في سياق المسيرة الانتخابية .

#### دور الأجهزة الأمنية :

من الناحية التاريخية - يمكن القول أن الأجهزة الأمنية كانت على الدوام على صلة وثيقة بالعمليات الانتخابية في السياق السياسي للجمهورية اليمنية . و قد حاولت الحكومة اليمنية في

المرات السابقة تبرير هذا الدور وهذه العلاقة من منظور أن القوات المسلحة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تأمين خطوط الاتصال اللازمة لأي عملية انتخابية و خاصة في المناطق الريفية . و نظراً لما يراه البعض من علاقة وثيقة بين الأجهزة الأمنية من جهة و بين الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الحاكم من جهة أخرى - فإن تدخل الأجهزة الأمنية في العملية الانتخابية كان ينظر إليه على الدوام بشيء من الريبة و تُثار حوله علامات الاستفهام - حيث يتساءل البعض حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه مثل هذه الأجهزة فيما يتصل بمجمل العملية الانتخابية و مدى تأثير هذا الدور على ما يراه البعض إخلالاً بحيادية الإدارة الانتخابية و من ثمّ بنزاهة نتائج الانتخابات .

و بالرغم من أن قانون الانتخابات العامة والاستفتاء يعطي الحق للأجهزة الأمنية بالمساعدة في إدارة العملية الانتخابية و يضعها تحت إمرة هيئة مدنية ممثلة في اللجنة العليا للانتخابات - فإن الإدارة المعنية بالتعامل مع الشكاوى و الطعون الانتخابية التابعة للجنة العليا للانتخابات يرأسها أحد جنرالات الجيش و بتكليف مباشر من رئيس الجمهورية . كما كان لأفراد القوات المسلحة و الأمن حضور مكثف خلال فترة القيد و التسجيل للإشراف على سير العمليات و التعامل مع الشكاوى و الطعون على مستوى المراكز و إبلاغ ذلك إلى غرفة العمليات المركزية التابعة للجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء .

و قد أبدت منظمات المجتمع الدولي العاملة في اليمن قلقها المتزايد حول مُجمل الأمور المشار إليها أعلاه . و استجابة لهذا - أبدت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء استعدادها و التزامها بإنشاء لجنة ذات طابع مدني بحت يتم اختيار أعضائها من كافة القطاعات التابعة للجنة العليا ( القانونية ، الفنية ، الإعلامية و قطاع العلاقات الخارجية ) و تعمل على المستوى القومي و تتاط بها مهمة متابعة سير العمليات و تلقي الشكاوى و الطعون الانتخابية . و رأت اللجنة العليا للانتخابات ( و هي محفة في ذلك ) أنه نظراً لضيق الوقت فإنه يصعب أن تكون اللجنة المقترحة أعلاه فروع للعمل في سياق الانتخابات النيابية لعام 2003 إلا أنها التزمت بالعمل لتحقيق هذا الهدف قبل انتخابات العام 2006 . و من المقرر أن تُتاط بهذه اللجنة أيضاً مهمة التعامل مع القضايا المتصلة بمهام اللجان الأساسية و الإشرافية و إحالة أي منها إلى الإدارات المختصة التابعة للجنة العليا لمزيد من النَّقْصِي و اتخاذ ما يلزم من قرارات . و تم الاتفاق أن تنحصر مهام الأجهزة الأمنية في التعامل مع الاختلالات الأمنية و في تقديم الدعم اللوجستي و تسهيل قنوات الاتصال بين المراكز المختلفة و اللجنة العليا . كما أعلنت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء عن استعدادها بالسماح للعناصر الأوكفاء و المرخص لها بالرقابة على الانتخابات من الوصول إلى غرف العمليات التابعة للجنة العليا .

و بالرغم من أن اللجنة المقترحة أعلاه لم يتم تشكيلها بعد - إلا أن اللجنة العليا للانتخابات كانت قد اتخذت خطوات إيجابية رغم أنها غير كافية تستهدف إبعاد العناصر الأمنية و العسكرية من أجهزة صناعة القرار التابعة لها . و تبع ذلك أن تولى رئيس اللجنة العليا شخصياً البت في معظم القضايا و الإشكاليات المحالة إليه من غرفة العمليات المركزية . و ظل ذلك الجنرال المعين من رئيس الجمهورية الجهة الوحيدة صاحبة القرار في تحديد القضايا التي تستحق الإحالة إلى رئيس اللجنة العليا للانتخابات للبت فيها . و قد أوفت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء بوعودها و التزاماتها و سمحت لفرق الرقابة على الانتخابات المحلية و الدولية بالوصول إلى غرفة العمليات .

كما أن اللجنة العليا للانتخابات كانت قد أصدرت تعميماً وزع على كافة الأجهزة الأمنية العاملة في غرف العمليات التابعة للجان الإشرافية تنبه فيها مجدداً هذه الأجهزة بأن تلتزم بالعمل وفق

توجيهات اللجان الإشرافية ذات الطبيعة المؤسسية المدنية و أن لا تتدخل في صناعة القرار و أن لا تتخذ أي إجراء انفرادي و بمعزل عن الجهات المختصة التابعة للجنة العليا للانتخابات . و بالرغم من أن بعض الخطوات الإيجابية كانت قد أخذت بهدف التخفيف ما أمكن من الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية و الأمنية في إدارة العملية الانتخابية خلال الفترة التي سبقت يوم الاقتراع - فإن هنالك حاجة لإعادة النظر في الدور المناط بالأجهزة الأمنية والعسكرية في أي انتخابات مستقبلية خاصة فيما يتصل بإدارة العملية الانتخابية .

### تنقيف و توعية جمهور الناخبين :

نقّدت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء (بدعم مالي و فني مقدم من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) حملات استهدفت توعية و تنقيف جمهور الناخبين خلال فترة القيد و التسجيل و الفترة السابقة ليوم الاقتراع . كما قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بتنظيم برامج للتوعية الانتخابية و قد استهدفت هذه البرامج القطاع النسوي و عملت على تحفيز و تشجيع المرأة للمشاركة الفاعلة في عمليات القيد و التسجيل و الاقتراع . و لعل الزيادة الملحوظة في معدلات القيد و التسجيل في أوساط النساء تعتبر مؤشراً على نجاح و فاعلية هذه البرامج . و في الماضي كانت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء تقوم و بصورة تقليدية بنشر برامجها التثقيفية و التي تستهدف توعية جمهور الناخبين في الصحافة الرسمية الحكومية . غير أن هذا الأمر ما لبث أن تغير في الانتخابات النيابية الأخيرة - حيث قامت اللجنة العليا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بنشر برامجها التثقيفية الانتخابية في الصحافة الرسمية و الأهلية على حدٍ سواء . و قد ركزت هذه الحملات و البرامج الثقافية على توعية الجمهور بأهمية الحدث الانتخابي و أهمية المشاركة في صناعة هذا الحدث . إن تحركاً من هذا النوع يعتبر مهماً للغاية إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المجتمع اليمني ما زال يُصنف على أنه مجتمع تقليدي و يعاني من ارتفاع في معدلات الأمية . ولمشائخ القبائل و الشخصيات الاعتبارية دور كبير في التأثير على إرادة الناخب . ولهذا من المهم أن توضع هذه الحقائق حول خصائص المجتمع اليمني في الاعتبار عند وضع أي برامج مستقبلية تستهدف تنقيف الناخب و أن لا تركز هذه البرامج على أهمية القيد و التسجيل و الانتخاب و غيرها من الخطوات الإجرائية فحسب، بل أن تعمل أيضاً على توعية الناخب بأهمية الاعتداد برأيه الشخصي في تقييم المرشحين لأي انتخابات قادمة .

## فترة الترشيح و الدعاية الانتخابية

### فترة الترشيح :

بدأت الفترة المخصصة لتقديم طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب في الخامس والعشرين من شهر مارس عام 2003 و استمرت حتى الثالث من إبريل من العام نفسه . و لقد وافقت اللجان الأصلية خلال هذه الفترة على (1.707) من طلبات الترشيح المقدمة - منها (1.136) ترشيحاً تقدمت بها الأحزاب السياسية و(571) طلباً لمرشحين مستقلين . و تجدر الإشارة أن بعض المرشحين من المستقلين كانت تدعمهم في الواقع أحزاب سياسية معينة . كما أن بعض مرشحي الأحزاب السياسية كانوا في واقع الأمر مرشحين مستقلين غير أنهم اختاروا المناقشة تحت مظلة حزبية لتجنب الخضوع للاشتراطات القانونية التي تفرض على المرشحين المستقلين .

و تُعتبر الخطوات الإجرائية المنظمة لتقديم طلبات الترشيح من أكثر الجوانب تعقيداً و أكثرها إثارةً للمشاكل بالنظر إلى مجمل العملية الانتخابية الأخيرة . و قد حصل المعهد الديمقراطي الوطني على العديد من التقارير ذات المصدقية و التي تشير إلى بعض التصرفات و الممارسات التي تفتقر إلى النزاهة و الحيادية و الانضباط المهني في التعامل مع طلبات الترشيح و الانسحاب و تقع مسؤولية هذه التصرفات على عاتق بعض مسؤولي الدولة على المستوى المحلي و بعض العاملين في الجهاز القضائي فضلاً عن بعض أعضاء اللجان الأصلية . و كما هو الحال في الانتخابات السابقة - هنالك تقارير أخرى ذات درجة عالية من المصدقية تتهم المؤتمر الشعبي العام بإجبار بعض المرشحين على الانسحاب بما في ذلك المرشحات من النساء . و خلال هذه الفترة تم قبول طلبات الترشيح لثلاث عشرة امرأة فقط انسحبت اثنتان منهن قبل بدء الانتخابات .

لا يحمل السواد الأعظم من اليمنيين أي انتماءات سياسية وقد شهدت الانتخابات العامة الماضية ظهور العديد من المرشحين المستقلين . ففي الانتخابات النيابية للعام 1997 - تنافس نحو ( 3.700 ) من المرشحين المستقلين فاز منهم نحو ( 54 ) مرشح. وعلى وجه الخصوص كان هنالك عدد من المرشحات من النساء المستقلات. و قد سعت العديد من الأحزاب السياسية إلى استقطاب بعض النساء اللاتي رشن أنفسهن كمستقلات خلال انتخابات المجالس المحلية لعام 2001 بعد أن أثبتن قدرة على المنافسة خلال حملاتهن الانتخابية. و تنص الفقرة ( ب ) من المادة ( 58 ) من قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء لعام 2001 على الآتي : " يشترط لترشيح المستقل لعضوية مجلس النواب أن يتم تركيته من مجموعة من الناخبين لا يقل عددهم عن ثلاثمائة ناخب يمثلون أغلب مراكز الدائرة الانتخابية " و اشترط القانون على " أن لا يتكرر تركية الناخب الواحد لأكثر من مرشح واحد . " كما اشترط القانون أن يكون المزدكين " من المقيدين في جدول الناخبين للدائرة الانتخابية. وأضافت اللجنة العليا لهذه الاشتراطات القانونية شرط آخر و هو أن يشهد على صحة كل هذه الإجراءات قاض . كل هذه الاشتراطات وقفت عائقاً أمام المرشحات من النساء بالنظر إلى الصعوبات التقليدية التي تواجهها المرأة في الانتقال من منطقة إلى أخرى لدعم أو تركية مرشحة معينة. كما أنها أثرت سلباً على الحقوق السياسية و الانتخابية التي نص عليها القانون خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة و تلك التي تقطن في المناطق النائية و الذين يفتقرون إلى الموارد المالية للسفر إلى بعض المراكز البعيدة ليشهد على صحة إجراءات ترشيحهم و تركيتهم أحد القضاة . و بالنظر إلى كل هذه الاشتراطات و التعقيدات وجد

الكثير من المرشحين المستقلين الجادين صعوبات في تأمين العدد المطلوب من المزمكين خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار ضيق الوقت المخصص لإكمال هذه الإجراءات و المهام .

و تشترط الفقرة ( هـ ) من المادة ( 60 ) من قانون الانتخابات المشار إليه أعلاه على أنه " لا يجوز لرئيس الوزراء و نوابه و الوزراء و نوابهم و وكلاء الوزارات و رؤساء المصالح و المؤسسات العامة - أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس النواب إلا إذا مضى على تركهم للعمل مدة ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ فتح باب الترشيح . " و قد تأثر سلباً من جراء تطبيق هذه المادة العديد من المرشحين الحزبيين و المستقلين على حدٍ سواء . وقد حدث إرباك كبير حول الفئات الوظيفية التي تنطبق عليها المادة المحددة أعلاه . وهناك اعتقاد لدى الكثيرين أن العديد من اللجان الأصلية قد قامت بتفسير هذه المادة بصورة مختلفة و سعت إلى تطبيقها بصورة انتقائية في العديد من الدوائر الانتخابية .

و في الختام - تجدر الإشارة إلى أن قانون الانتخابات اليمني يُصادر حق بعض المواطنين في الترشيح لاعتبارات دينية . حيث تنص الفقرة ( د ) من المادة ( 56 ) على أنه يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب " أن يكون مسلماً مستقيماً الخلق والسلوك و مؤدياً للفرائض الدينية، يمني الجنسية و أن لا يقل سنه عن خمسة وعشرين عاماً و أن يكون مجيداً للقراءة و الكتابة . " و بالرغم من أن نسبة غير المسلمين في اليمن تعتبر ضئيلة للغاية - فإن هذه المادة قد تحرم بعض المواطنين اليمنيين من حقوق المواطنة الكاملة . و لا يوجد نص من هذا القبيل فيما يتصل بالشروط القانونية للمشاركة في اللجان الانتخابية .

#### تنظيم و ضوابط الدعاية الانتخابية :

بدأت فترة الدعاية الانتخابية بصورة رسمية في الثامن من إبريل عام 2003 واستمرت حتى عشية الانتخابات النيابية في السادس و العشرين من إبريل . ولم يُقَاطع هذه الانتخابات أي حزب سياسي كما لم يتم استبعاد أي حزب سياسي من المشاركة . و قد اتسمت فترة الدعاية الانتخابية بحماس و تنافس انتخابي منقطع النظير بين كافة الأحزاب و الفعاليات السياسية فضلاً عن المرشحين . و لم يأبه المرشحون بالنص القانوني الذي يحظر " استخدام مكبرات الصوت لأغراض الدعاية الانتخابية . " كما تم التحايل على الضوابط المنظمة للأماكن الخاصة بوضع الإعلانات الانتخابية و الوقت المحدد لذلك . و لم تتوافر لدى المعهد الديمقراطي الوطني أية معلومات تشير إلى مسائلة أي حزب أو تنظيم سياسي أو مرشح على هذه الخروقات الانتخابية .

و بصفة عامة - ظهر تطور ملحوظ في الاستراتيجيات التي تبنتها الأحزاب و التنظيمات السياسية و حتى الأفراد دعماً لحماتهم الانتخابية . و قد كان التجمع اليمني للإصلاح الرائد في هذا المجال من حيث استخدامه للتقنيات الحديثة تعزيزاً لحمالاته الانتخابية . فقد عمدت فروع الحزب إلى النزول الميداني للتحقق من آراء الناخبين و ميولهم السياسية و استخدمت في ذلك آليات استطلاع آراء الجمهور - كما عمل الإصلاح على التماس أصوات الناخبين عبر الزيارات المنزلية المباشرة وهي إستراتيجية تبناها حزب الإصلاح للمرة الأولى . وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فاعليتها في حشد الدعم السياسي للحزب خاصة في المدن و المراكز الحضرية .

و توفر الدولة بعض الموارد المالية لدعم الحملات الانتخابية للأحزاب و التنظيمات السياسية . و هنالك موارد أخرى للدعم مصدرها الاشتراكات الحزبية و التبرعات الفردية . و لا توجد أية آلية للتحقق بصورة دقيقة من المصادر المالية أو الجهات الداعمة للحملات الانتخابية باستثناء نص قانوني يحظر الإنفاق على الدعاية الانتخابية من " دعم خارجي " و يتم تحديد الدعم الذي تقدمه الدولة لأي حزب أو تنظيم سياسي على أساس النقل الذي يمثله هذا التنظيم أو ذلك في مجلس

النواب. وتتفق الدولة في هذا الإطار ما يُقدر بنحو 500.000.000 ريال يمني كل ثلاثة أشهر<sup>9</sup>. ويتم تقسيم ما نسبته (25%) من المبلغ المحدد أعلاه بالتساوي بين كافة الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب. أما النسبة المتبقية والتي تقدر بنحو (75%) فيتم تقسيمها بين الأحزاب السياسية على أساس مقدار ما حصلت عليه من أصوات في آخر انتخابات نيابية عامة. و تُقر أحزاب المعارضة أن الحكومة اليمنية ما زالت ملتزمة بالأقساط المستحقة للأحزاب و التنظيمات السياسية وفق الصيغة المشار إليها أعلاه. ومع هذا تشكو أحزاب المعارضة أن ما مقداره (130) مليون ريال من إجمالي المبلغ المحدد أعلاه لا يتم التصرف فيه و توزيعه إلا عبر مكتب رئيس الجمهورية. كما تشكو الأحزاب السياسية أن المبالغ المالية المخصصة لها وفق الصيغة المحددة أعلاه لم تشهد أية زيادة على مدى العشر سنوات الماضية بالرغم من التدهور الكبير الذي طرأ على القدرة الشرائية للريال اليمني .

و هنالك العديد من التقارير ذات المصدقية تشير إلى سوء استخدام المال العام والموارد الحكومية خلال الفترة المخصصة للحملات الانتخابية بما في ذلك استخدام المركبات العامة في نقل أنصار الحزب الحاكم للمشاركة في المهرجانات و غيرها من الفعاليات الأخرى التي ينظمها الحزب الحاكم - فضلاً عن إصدار تراخيص من بعض المتنفذين لمرشحي الحزب الحاكم لاستخدام المدارس الحكومية لأغراض الدعاية الانتخابية و حرمان مرشحي المعارضة من الحصول على نفس التسهيلات . و يحظر قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء لعام 2001 "استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية" وأجاز القانون في بعض الحالات "للجان الإشرافية و الأصلية السماح للضرورة كتابياً باستخدام مقار المؤسسات التعليمية وبصورة متساوية لجميع المرشحين لأغراض هذه اللقاءات الانتخابية"<sup>10</sup>.

و هنالك تقارير تشير إلى وجود اختلالات أخرى تتصل بالتأثير على إرادة الناخبين بما في ذلك بعض الاتهامات الموجهة إلى مدراء بعض المدارس الحكومية بالتأثير على إرادة الناخبين من الطلاب لدفعهم إلى التصويت لصالح المؤتمر الشعبي العام . و في إحدى التقارير الموثقة هنالك ما يثبت أن أحد مديري المدارس الحكومية قد أبلغ تلامذته أنه قد تسلم توجيهات مباشرة من وزارة التربية و التعليم تحض الطلاب على التصويت لصالح الحزب الحاكم . و إزاء هذه المسألة - خاطب رئيس اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء وزير التربية و التعليم و بحضور ممثلين لبعض المنظمات الدولية و طلب منه إصدار توجيه (يعمم على كافة المدارس الثانوية) لمدراء المدارس و الأساتذة يمنعهم من محاولة التأثير على إرادة الناخبين من طلاب المدارس . كما تسلم المعهد الديمقراطي الوطني تقارير أخرى مماثلة تشير أصابع الاتهام فيها إلى محاولة بعض مدراء المدارس والأساتذة (من المحسوبين على التجمع اليمني للإصلاح) التأثير على إرادة الطلاب لصالح حزبهم السياسي .

#### سهولة الوصول إلى و استخدام الوسائل الإعلامية الرسمية :

أعطى قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء - اللجنة العليا للانتخابات الحق في " تنظيم استخدام وسائل الإعلام الرسمية المرئية و المسموعة و المقروءة " و وضعت اللجنة العليا قواعد تمكن كل حزب أو تنظيم سياسي له عشرة مرشحين فأكثر من استخدام هذه الوسائل لعرض برامجهم الانتخابية بالتساوي و بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص. وكانت ترجمة هذا النص - أن أعطت اللجنة العليا المرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط أعلاه الحق في عرض برامجهم الانتخابية لمدة نصف ساعة عبر القنوات الفضائية التي تملكها الدولة . وكان هذا الأمر غالباً ما يتم قبل النشرة

<sup>9</sup> يعادل المبلغ أعلاه نحو 2.717.000 دولار أمريكي .

<sup>10</sup> انظر المادة (40) و المادة (47) من قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء لعام 2001 .



المسائية الإخبارية بربع ساعة لتستكمل الربع الساعة الأخيرة بعد النشرة الإخبارية. كما قامت الصحافة الرسمية بطباعة و نشر البرامج الانتخابية للأحزاب التي ينطبق عليها الشروط وفق الصيغة الموضحة أعلاه.

و لم تصل المعهد الديمقراطي الوطني أية شكاوى حول استخدام وسائل الإعلام الرسمية بصورة متكافئة وفق الصيغة المحددة أعلاه . و مع هذا كانت هنالك رقابة على محتوى البرامج الانتخابية للأحزاب و التنظيمات السياسية مما أثر سلباً على مدى التزام الجهات المعنية بجوهر و روح القانون لا بشكلياته فحسب. فقد قامت الأجهزة المعنية في وسائل الإعلام الحكومية بحذف أية أجزاء من البرامج الانتخابية الحزبية التي تتعرض بالنقد للحكومة ( والذي فُسر بأنه انتقاد موجه للمؤتمر الشعبي العام ) قبل عرض هذه البرامج للجمهور . ولم يُسمح لمرشحي الأحزاب أو مندوبيهم بأي شيء يزيد عن مجرد قراءة هذه البرامج - كما لم يُسمح لهم باستخدام أية وسائل إيضاحية كالصور أو الجداول الإحصائية أو غيرها . ولم يُسمح للمرشحين المستقلين بأكثر من عرض أسمائهم و صورهم في الصحافة الرسمية و اكتفت القناة الفضائية الحكومية بإعلان أسمائهم.

و لم تُعر اللجنة العليا للانتخابات أية اهتمام بالنقد الموجه إليها على خلفية عجزها عن التحكم في تنظيم استخدام وسائل الإعلام الرسمية خاصة فيما يتعلق بتلك البرامج الإخبارية أو غيرها التي تركز على تحركات مسؤولي الدولة أثناء افتتاحهم أو وضعهم لحجر الأساس للعديد من المشاريع التنموية . و رأت أحزاب المعارضة أن في ذلك دعاية غير مباشرة لمرشحي الحزب الحاكم .

و لم تهتم الجهات المختصة بهذه الانتقادات على أساس أن التجمع اليمني للإصلاح يقوم أيضاً باستخدام المساجد و أماكن العبادة بصورة غير مشروعة دعماً لمرشحيه في الانتخابات النيابية . و ينص قانون الانتخابات اليمني على عدم جواز " استخدام المساجد و الجوامع ... للدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال".<sup>11</sup> و بالرغم من هذا - فقد عمِد الدعاة و أئمة المساجد (سواء أكان ذلك بإيعاز من التجمع اليمني للإصلاح أو بدون ذلك) على حض جمهور المصلين على عدم إعطاء أصواتهم" للفاستدين و الفاسقين " و قد فسر ذلك على إنه إشارة غير مباشرة لمرشحي الحزب الحاكم. إن السماح لكلا الحزبين بتجاهل القانون تحت مبررات تكافؤ الفرص لأمر يدعو حقاً للأسف .

<sup>11</sup> انظر المادة ( 46 ) من قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء رقم ( 13 ) لعام 2001.

## ملاحظات المراقبين خلال يوم الاقتراع

في يوم السابع و العشرين من إبريل من عام 2003 - تدافع ما يزيد على الستة ملايين ناخب يموني على مراكز الاقتراع لاختيار ممثليهم في المجلس التشريعي القادم . و شكل الناخبون ما نسبته (75.8%) من إجمالي المسجلين في كشوفات قيد الناخبين و الذين فُدر عددهم بنحو ثمانية ملايين مواطن . و سجلت بعض الدوائر نسبة أعلى إذ بلغت نسبة الناخبين نحو (85%) من إجمالي المسجلين في كشوفات قيد الناخبين في تلك الدوائر . و شكلت النساء نحو (41%) من إجمالي الناخبين من الذكور و الإناث. و بلغت نسبة من أدلين بأصواتهن من النساء نحو (72.3%) من إجمالي النساء اللواتي سُجلن في كشوفات قيد الناخبين .

### الاستعدادات لفتح مراكز الاقتراع :

يتعين على أعضاء اللجان الانتخابية التواجد في مراكز الاقتراع بحلول الساعة السادسة صباحاً للتأكد من سلامة كافة الوثائق المتصلة بالعملية الانتخابية و عد بطائق الاقتراع و إثبات كل هذه الوقائع في محضر رسمي. و لم يلاحظ المراقبون أية إشكالية في تطبيق هذه الخطوات الإجرائية أو أي تأخير يذكر بسبب غياب عضو من أعضاء اللجان الانتخابية .

و قد شهد المراقبون عمليات توزيع المستلزمات و الوثائق الانتخابية من قبل اللجان الأصلية على اللجان الفرعية على مستوى المراكز. و قد جرت هذه المهام أيضاً بصورة نظامية و لم تحدث مشاكل تذكر في معظم مراكز الاقتراع. و تم فتح المظاريف الخاصة ببطائق الاقتراع على مستوى كل مركز بحضور المراقبين و ممثلي المرشحين - حيث قام أعضاء اللجان الفرعية بعد بطائق الاقتراع بصورة علنية و مطابقة ذلك بأعداد الناخبين المسجلين في كشوفات القيد الخاصة بالمركز الانتخابي. و جرت هذه العملية أيضاً بصورة طبيعية في معظم الحالات باستثناء بعض التأخير الناتج عن عدم وصول المستلزمات و الوثائق الانتخابية قبل وقت كاف و بما يمكن اللجان الانتخابية من البدء في عملها في الوقت المحدد أو بسبب خلافات حول عدم مطابقة بطائق الاقتراع مع أعداد المسجلين في المركز الانتخابي . و لاحظ المراقبون الدوليون وجود بعض التباين في أعداد بطائق الاقتراع و أعداد الناخبين المسجلين في بعض المراكز إلا أن هذه الحالات كانت محدودة و لم يكن الفارق كبيراً . و الاستثناء الوحيد كان في أحد المراكز حيث لوحظ أن بطائق الاقتراع تقل بنحو (60) بطاقة عن إجمالي العدد المسجل من الناخبين في المركز المذكور.

### فتح مراكز الاقتراع أمام الجمهور :

تم فتح مراكز الاقتراع أمام الجمهور في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم الانتخابات العامة. و لم يلاحظ المراقبون أي تأخير يذكر قد يؤثر على قدرة الناخبين في الإدلاء بأصواتهم . و قد وصلت فرق الرقابة إلى مراكز الاقتراع قبل الموعد المحدد للافتتاح . و قد لاحظ المراقبون اصطفاغ الناخبين بصورة نظامية حتى يحين دورهم في الإدلاء بأصواتهم. و بعض الناخبين حضر إلى مراكز الاقتراع في تمام الساعة السادسة صباحاً لجهلهم بالميعاد المحدد لفتح مراكز الاقتراع. و في معظم الحالات كانت صفوف الناخبين تتسم بقدر كبير من الانضباط. و لاحظ المراقبين حرص الناخب اليمني الشديد على التعبير عن رأيه رغم طوابير الانتظار الطويلة.

و حرصاً على الحفاظ على سلامة بطائق الاقتراع و عدم تعرضها للتزوير فقد صُممت هذه البطائق بعلامة مائية تحمل الخاتم الرسمي للدولة و لا تظهر إلا عند رفع الورقة و تعريضها للإضاءة . و قد قام المراقبون بفحص عينات من بطائق الاقتراع في معظم المراكز و لم يسجلوا أي تباين في المواصفات الخاصة بهذه البطائق خاصة فيما يتصل بالعلامة المائية المشار إليها أعلاه . و قد أشارت بعض التقارير إلى وجود علامات سوداء على بعض بطائق الاقتراع بمحافظة حضرموت و بعد الفحص اتضح سلامة هذه البطائق و أن هذه العلامات السوداء ما هي إلا بقايا عشوائية لأحبار ناتجة عن الطباعة .

### عمليات الاقتراع :

لاحظ المراقبون قيام اللجان الانتخابية بمهامها على أكمل وجه في إدارة العملية الانتخابية و عملية الاقتراع تحديداً. و قد بذلت اللجان جهوداً مقدرة في حل بعض الإشكاليات الطارئة (كوجود تكرار في القيد أو خلط في أرقام القيد أو عجز في الحبر الذي يوضع على إبهام الناخبين) دون أن يتسبب ذلك في إيقاف أو تأخير عمليات الاقتراع .

و رغم هذا - اتسمت عملية الاقتراع في العديد من المراكز بالبطء النسبي . و يبدو أن الناخبين من كبار السن كانوا يعانون من شيء من الإرباك حول الخطوات الإجرائية المتصلة بعملية الاقتراع. و لاحظ المراقبون إحساس هذه الفئة من الناخبين بالدهشة لعدم السماح لها بالتعبير عن رأيها الانتخابي صراحة للجان الانتخابية المسؤولة. يحدث هذا بالرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء للتعامل مع مشكلة الأمية من خلال استحداث نظام الرموز الانتخابية و إضافة صور المرشحين على بطائق الاقتراع. و مع هذا - حدثت بعض الإرباكات و التي ربما كانت السبب في التأخير النسبي الذي عانت منه العديد من مراكز الاقتراع - و كل هذا أيضاً يعود إلى حداثة التجربة و عدم إلمام المواطنين الكافي بالخطوات الإجرائية المصاحبة لها. و عانت الكثير من المراكز من عدم توافر الغرف و المساحات اللازمة لاستيعاب جموع الناخبين و التخفيف من حدة الزحام - و قد تعاملت أجهزة الأمن بشيء من القسوة إزاء هذه الظاهرة. و لاحظ المراقبون سماح بعض المراكز للنساء بالإدلاء بأصواتهن دون التحقق من هويتهن من خلال إلزامهن بإزاحة النقاب . و ربما كان السبب في رفض بعض الناخبات إزاحة النقاب وجود عناصر من الأجهزة الأمنية بصورة غير مشروعة في الأماكن المخصصة لاستكمال هذه الإجراءات و الاقتراع .

و لقد كان أحد الأسباب الرئيسية وراء العديد من الإشكاليات التي صاحبت عملية الاقتراع يعود إلى تدخل عناصر خارجية بهدف التأثير على إرادة الناخبين. فعلى سبيل المثال كانت هنالك دعاية انتخابية داخل مراكز الاقتراع و كانت العناصر الأمنية تتعامل مع جمهور الناخبين بشيء من التهديد و الوعيد. و في الانتخابات التكميلية التي جرت في شهر يوليو - لاحظ فريق الرقابة التابع للمعهد الديمقراطي الوطني قيام جهات معينة بدفع مبالغ مالية لبعض الناخبين إثر مغادرتهم مراكز الاقتراع . و في مثل هذه الحالات - لم تقم اللجان الانتخابية المختصة باتخاذ أي إجراء إزاء هذه التصرفات المخالفة للقانون. و ربما كان السبب في هذا جهل هذه اللجان بمهامها المنصوص عليها في القانون أو خشيتهم من العواقب التي قد تترتب على تدخلهم في مثل هذه القضايا. و مع هذا - فإن عجز الجهات المختصة أو تقاعسها عن تطبيق القانون يعتبر واحدة من أكبر المشكلات التي تعاني منها الجمهورية اليمنية. و يتعين على الحكومة اتخاذ الخطوات و الإجراءات اللازمة للتعامل مع مثل هذه الظواهر قبل الموعد المحدد لأية انتخابات أخرى مستقبلية .

## سريّة عملية الاقتراع و التصويت:

ينص القانون على حق كل مواطن يمّني في انتخاب ممثليه في مجلس النواب "بطريقة حرة و مباشرة و سرية " و تطبيقاً لهذه المادة أعدت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء أماكن مخصصة لعملية الاقتراع تتوافر فيها السرية و عليها ساتر . و لاحظ المراقبون التزام الجميع بهذه الترتيبات في العديد من مراكز الاقتراع التي راقبها المعهد . و كان الاستثناء الوحيد أحد مراكز الاقتراع حيث كانت الأماكن المخصصة للاقتراع تتمتع بساتر من ثلاث جهات فقط و كانت الجهة الرابعة مفتوحة و دون ساتر و تطل مباشرة على أعضاء اللجنة الانتخابية المختصة و كان على الناخبين الإدلاء بأصواتهم على مرأى و مسمع من أعضاء هذه اللجان و ممثلي المرشحين و المراقبين و بحضور بعض من العناصر الأمنية . و أبلغ مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني عبر بعض فرق الرقابة المحلية أن ما يتراوح ما بين (80 – 100) من طلاب كلية الشرطة قد أجبروا على الإدلاء بأصواتهم في أحد مراكز الاقتراع بصورة علنية و على مرأى و مسمع من رؤسائهم في الكلية المذكورة و لصالح مرشح المؤتمر الشعبي العام . و تجدر الإشارة أيضاً أن بعض عناصر الأمن حاولت منع فرق الرقابة المحلية من إيلاغ هذه الواقعة و تفاصيلها إلى فرق الرقابة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني. كما أن بعض عناصر الأمن قد فرضت نفسها دون دعوة من أحد على النقاش الذي دار حول هذا الموضوع.

و خلال الانتخابات التكميلية التي أجريت في شهر يوليو من عام 2003 (والتي لم تُدر بنفس الكفاءة التي أدارت بها اللجنة العليا للانتخابات النيابية العامة في السابع والعشرين من إبريل) حيث كانت هنالك انتهاكات صارخة للقانون في مرحلتي الاقتراع و فرز الأصوات حيث لوحظ تشجيع أعضاء اللجان الانتخابية للناخبين للإدلاء بأصواته بصورة علنية خارج المناطق المخصصة للاقتراع . و في أحد المراكز - لوحظ أن بعض الناخبين يُصرون على إيلاغ أعضاء اللجنة الانتخابية على أنهم قد قاموا بالإدلاء بأصواتهم لصالح الحزب الحاكم.

## السّماح للفئات دون السن القانونية بالتصويت :

بالرغم من صعوبة تحديد أعمار الناخبين - لاحظ المراقبون وجود عدد من الناخبين ممن تدل مظاهرهم الخارجية أنهم دون السن القانونية . و قد تحدث بعض المراقبين إلى عدد من الناخبين من هذه الفئة - و قد أقر بعضهم بهذه الحقيقة بما في ذلك أحد الناخبين الذي أقر أن سنّه لا يتجاوز الثمانية أعوام. و لاحظ المراقبون أن بعض الناخبين يحملون بطاقات شخصية ليست فيها أية إشارة إلى تاريخ الميلاد من حيث اليوم و الشهر . و بالرغم من أن هذه الظاهرة لا تبدو غريبة في سياق الجمهورية اليمنية حيث يفتقر السجل المدني إلى السجلات و الأرقام الإحصائية الدقيقة خاصة بالنسبة لكبار السن . أما أن يتكرر هذا المشهد بالنسبة للأجيال الجديدة فإن هذا الأمر يدعو إلى الدهشة و الاستغراب .

وقد تحدث المراقبون إلى بعض الناخبات اللاتي أقررن أنهن طالبات في الصف العاشر بالمرحلة الثانوية (أي أن متوسط أعمارهن نحو خمسة عشر عاماً) - و أن مديرة المدرسة فضلاً عن الأساتذة قد شجعنهن على التصويت و الاقتراع باعتبار أن المركز الانتخابي يقع في ساحة المدرسة . و عند سؤالهن حول ما إذا كن يعتقدن أن تصرفهن هذا صحيحاً - أجابت إحداهن أن الأساتذة أخبروهن أن الانتخاب حق لكل اليمنيين .

من الصعب التحقق من الآثار التي قد ترتبت على نتائج الانتخابات النيابية التي أجريت في العام 2003 من جرّاء السماح لمن هم دون السن القانونية بالإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات. و مع هذا - فإن هذا الأمر يظل قضية يمكن أن تؤثر على النتائج النهائية للانتخابات في أكثر من دائرة

. و في هذا السياق - يود المعهد الديمقراطي الوطني أن يؤكد على ضرورة قيام اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ كل ما يلزم من خطوات لتصحيح جداول قيد الناخبين كشرط مسبق لضمان نزاهة أية انتخابات مستقبلية قادمة . و يجدر التنويه إلى أن اللجنة العليا للانتخابات قد سعت إلى إيجاد حل لهذه الإشكالية حال ظهورها و الإبلاغ عنها . وكما أشرنا من قبل فإن ضيق الوقت ( بالنظر إلى الاستحقاقات الانتخابية الأخرى ) حال دون البت بصورة نهائية في هذا الأمر .

### الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع :

يحظر قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء على الجميع القيام بأية دعاية انتخابية يوم الاقتراع . ويعتبر هذا إجراء متبعاً في العديد من البلدان . و هنالك حالات عديدة لعدم التزام الكثيرين بهذا الاشتراط القانوني و لعدم حماس الجهات المختصة بتطبيقه . ولا يمكن للانتخابات اليمنية أن تكون الاستثناء . فقد لاحظ جميع المراقبين استمرار الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع . و في سياق أية ديمقراطية ناشئة - يُنظر إلى الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع على أنها تعبير حقيقي يعكس الطبيعة التنافسية لهذه الانتخابات . ومع هذا يرى المعهد الديمقراطي الوطني أن هنالك حاجة (في ظل هذه الرؤية) إلى إعادة النظر في شأن ذلك النص الذي يحظر الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع بدلاً من تجاهل النص و عدم احترامه . ذلك أن عدم احترام القانون في بعض جوانبه يشجع على عدم احترامه في الجوانب الأخرى . ويرى الكثير من المراقبين الدوليين أن تهاون و ضعف الدولة في تنفيذ القانون يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجمهورية اليمنية .

و هنالك تقارير للمراقبين تتحدث عن حركة نشطة للدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع . و قد أبدى المراقبون قلقاً متزايداً حول هذا الأمر . فعلى سبيل المثال - كانت هنالك دعاية انتخابية يمارسها المرشحون أنفسهم داخل مراكز الاقتراع و في معية بعض عناصر الأجهزة الأمنية - كما كانت بعض الأحزاب السياسية تقدم المأكولات و المشروبات داخل هذه المراكز كما كانت هنالك ملصقات دعائية على جدران بعض هذه المراكز . و في إحدى الدوائر الانتخابية بأمانة العاصمة<sup>12</sup> - لاحظ المراقبون حركة نشطة لأنصار المؤتمر الشعبي العام داخل بعض مراكز الاقتراع النسائية . فقد لوحظ وجود نحو (30) من ناشطات المؤتمر الشعبي العام (وعلى رؤوسهن قبعات و لاصقات تحمل شعار المؤتمر) و هن يقمن بتوجيه الناخبات من النساء و قيادتهن من باب المركز الاقتراعي إلى داخل المقر حيث تتواجد اللجان الانتخابية - و كن يضعن لاصقات تحمل شعار المؤتمر الشعبي العام على الناخبات من النساء . و كن في نفس الوقت يقمن بأعمال الدعاية الانتخابية على امتداد الصفوف المتراسة من النساء كما كن يقتربن من الناخبات من النساء عقب إدلائهن بأصواتهن . و لم يحاول أعضاء اللجان الانتخابية و لا عناصر الأجهزة الأمنية التصدي لهذه التصرفات التي تشكل اختراقاً واضحاً لنصوص قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء و التي تحظر الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع . و قد لاحظ المراقبون نشاطات أخرى مماثلة في مراكز أخرى تتبع لنفس الدائرة . و قد أشار الناخبون في دوائر أخرى إلى ممارسات مماثلة لأنصار المؤتمر الشعبي العام على امتداد الساحة اليمنية .

### دور الأجهزة الأمنية :

لاحظ المراقبون تواجد أعداد كبيرة (تزيد عن الثلاثة التي حددها القانون) من أفراد القوات المسلحة و الأمن حول مراكز الاقتراع . و قد شوهد الجنود أيضاً داخل الأماكن التي يدلي فيها الناخبون بأصواتهم . و يحظر قانون الانتخابات العامة والاستفتاء اليمني تواجد أفراد القوات

<sup>12</sup> الدائرة رقم ( 10 ) بأمانة العاصمة .

المسلحة و الأمن داخل مقر اللجان الانتخابية دون الحصول على ترخيص بذلك من رؤساء هذه اللجان .

و لوحظ أيضاً تواجد لأفراد القوات المسلحة في المناطق المجاورة مباشرة لمراكز الاقتراع . إن هذه المظاهر المسلحة غير محبذة في أي انتخابات عامة - و مع هذا يتعين النظر إلى هذه الظاهرة في سياق إيقاع الحياة العامة في اليمن و الذي يزخر بالمظاهر المسلحة و أيضاً في سياق أعمال العنف التي شابت الانتخابات النيابية السابقة. و من الصعب التحقق من مدى تأثير مثل هذا الحضور المكثف للأجهزة الأمنية و العسكرية على نتائج الانتخابات النيابية. و تلجأ الحكومة إلى إظهار قوتها العسكرية للحيلولة دون وقوع أعمال عنف . و تجدر الإشارة إلى أن أعمال العنف قد تقلصت بصورة ملحوظة خلال الانتخابات الأخيرة مقارنة بالانتخابات السابقة إذ لم تُسجَل في هذه الانتخابات سوى ثلاثة وفيات و أربعة عشرة إصابة نارية من جراء أعمال عنف مصاحبة للحدث الانتخابي. و في هذا الصدد يجدر التنويه إلى أن (47) شخصاً قد لاقوا حتفهم حسب ما تشير التقارير من جراء أعمال عنف صاحبت انتخابات المجالس المحلية التي جرت في العام 2001. و عبّر الكثير من الناخبين وأعضاء اللجان الانتخابية عن أن هذا الحضور المكثف للأجهزة الأمنية لا يعينهم من قريب أو بعيد . و قد اعترف بعضهم أنه لا يجوز لأفراد القوات المسلحة و الأمن التواجد داخل مقر اللجان الانتخابية إلا أنهم عبروا في الوقت ذاته أنهم لا يملكون الصلاحيات الكافية لإجبار هذه الفئات على الخروج من المقار .

و الأمر الأكثر إثارة للقلق ما لاحظته بعض المراقبين من وجود عناصر من الأمن بثياب مدنية يقومون باستقبال الناخبين عند مداخل مراكز الاقتراع ثم يقتادوهم إلى داخل الأماكن المخصصة للإدلاء بالأصوات - فضلاً عن تدخلهم في سير العملية الانتخابية و إجراءاتها بما في ذلك السعي لفض أية إشكاليات . و هذه العناصر من الأمن لا تحمل أي بطائق تعريفية . و في هذا السياق - يوصي المعهد الديمقراطي الوطني و بشدة ضرورة التعامل بالقدر المطلوب من الحزم مع هذه الظاهرة و الحيلولة دون تكرارها في أية انتخابات قادمة .

### إغلاق مراكز الاقتراع :

لم يتم الالتزام بإغلاق مراكز الاقتراع (في تلك المواقع التي زارتها فرق الرقابة الانتخابية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني) في الوقت الذي حدده القانون. وقد أغلقت بعض المراكز في تمام الساعة السادسة مساء حسب القانون بينما ظلت العديد من المراكز مفتوحة بالرغم من عدم وجود أي ناخبين . و قد حاولت بعض اللجان الانتخابية تبرير هذا التصرف على خلفية إتاحة المجال لأي ناخب مسجل للحضور و الإدلاء بصوته . و لم يلاحظ المراقبون وجود صفوف طويلة من الناخبين تنتظر دورها للتعبير عن رأيها قبل حلول الموعد المحدد لإغلاق مراكز الاقتراع - و بما يستوجب إبقاء هذه المراكز مفتوحة بعد ذلك الموعد .

### عمليات فرز الأصوات :

عادت معظم الفرق الدولية للرقابة على الانتخابات إلى صنعاء بحلول يوم الثامن والعشرين من إبريل. و إثر ذلك توالى البلاغات (على المركز الرئيسي للمعهد الديمقراطي الوطني) من فرق الرقابة المحلية و العديد من رموز المعارضة تشكو من وجود اختلالات و تلاعب في عمليات عد و فرز الأصوات . و قد اضطر المعهد - إزاء هذا الوضع - إلى إعادة انتشار بعض من فرق المراقبة التابعة له في بعض مراكز أمانة العاصمة و مدينة عدن وذلك مساء الثامن و العشرين من إبريل والتاسع و العشرين من الشهر ذاته. و بالرغم من أنه كان من المتعذر إعادة انتشار المراقبين الدوليين في دوائر و مراكز أخرى - فقد أكدت تلك الفرق التي أعيد انتشارها صحة

الخروقات التي أشارت إليها تلك التقارير و البلاغات التي ركزت على وجود تدخلات خارجية تؤثر على عمليات عد و فرز الأصوات .

و تُعتبر اللجان الفرعية الأولى (وهي لجان مقصورة على الذكور) هي المسؤولة عن عمليات عد و فرز الأصوات في أي مركز اقتراع بمجرد إعلان إغلاق هذه المراكز . و هذا الإجراء يتطلب نقل صناديق الاقتراع من لجان إدارة الانتخابات إلى اللجنة الفرعية الأولى في المركز الانتخابي . و لا تبدأ عمليات عد و فرز الأصوات إلا بحضور أعضاء اللجان الانتخابية و المرشحين و مندوبيهم فضلاً عن ممثلين لفرق الرقابة على الانتخابات . و يشترط القانون ضرورة تواجد كل أعضاء اللجنة الفرعية الأولى منذ بداية عملية عد و فرز الأصوات و حتى الإعلان عن انتهائها .

و تجدر الإشارة إلى أن هنالك تحسناً ملحوظاً قد طرأ على عمليات عد و فرز الأصوات خلال انتخابات عام 2003 بفضل التعديلات التي انطوى عليها قانون الانتخابات اليمني الجديد . ففي الانتخابات السابقة كانت الضوابط القانونية تقتضي ضرورة نقل صناديق الاقتراع من مقار اللجان الفرعية الأولى إلى مقار اللجان الأصلية في عواصم المحافظات . و هنالك تقارير تتحدث عن حدوث تلاعب خلال عمليات النقل و الترحيل . و كان هنالك حضور لفرق الرقابة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني (في معظم الحالات) أثناء نقل صناديق الاقتراع من مقار اللجان الانتخابية المختلفة إلى مقار اللجان الفرعية الأولى . و هنالك تقارير ذات مصداقية تشير إلى اختفاء صناديق عن أعين الرقابة أثناء عمليات عد و فرز الأصوات بالرغم من كل هذه الاحتياطات .

وفي كثير من الحالات امتدت عمليات عد و فرز الأصوات إلى ما بعد منتصف الليل و حتى الساعات الأولى من فجر اليوم التالي . و قد استغرقت العملية في بعض الدوائر ما بين (24 – 72) ساعة . ويلزم القانون (مع بدء عمليات عد و فرز الأصوات) كافة الجهات ذات الصلة بما في ذلك أعضاء اللجان الانتخابية و ممثلي المرشحين و أعضاء فرق الرقابة المحلية بالبقاء في المركز إلى حين اكتمال العملية . و لا يسمح لأي فرد بمغادرة المقر إلا بإذن رئيس اللجنة الفرعية الأولى . و قد تم حظر إدخال و استخدام الهواتف المحمولة داخل هذه المقار<sup>13</sup> .

و غالباً ما يتم الاتفاق بين كافة الأطراف (أعضاء اللجنة الفرعية الأولى و ممثلي المرشحين) قبل بدء عملية عد و فرز الأصوات حول بعض الأمور الإجرائية : مثلاً حول المعايير التي يمكن اعتمادها عند الحكم على أية بطاقة اقتراع على أنها باطلة . فعلى سبيل المثال هل يمكن اعتبار التأشير خارج المساحة المحددة أمام كل مرشح عمل من شأنه إبطال بطاقة الاقتراع ؟ و ينص القانون على ضرورة تأشير الناخب داخل الدائرة المخصصة لكل مرشح و الموجودة بجانب اسم المرشح و رمزه الانتخابي . و لا يجيز القانون التأشير في أي موقع آخر . و بسبب نقشي ظاهرة الأمية و جهل الكثير من الناخبين بالإجراءات الانتخابية - لاحظ المراقبون اتفاق أعضاء اللجان الفرعية الأولى و ممثلي الناخبين على التعامل مع هذا الاشتراط القانوني بقدر من المرونة . فعلى سبيل المثال لم يتم اعتبار بعض الممارسات الخاطئة (كأن يؤشر أحد الناخبين على المساحة المخصصة لهذا الغرض إلا أنه يضيق بكتابة اسم المرشح الذي يرغب فيه - أو في حالات قد يؤشر الناخب خارج المساحة المخصصة أو فوق اسم المرشح أو يؤشر على رمز المرشح الانتخابي) على أنها كفيفة بالحكم على بطلان بطاقة الاقتراع . و قد ساعدت هذه المرونة على احترام إرادة الناخبين و بصورة معقولة لا تخرج عن إطار و روح القانون . كما حالت دون

<sup>13</sup> و قد عبّرت فرق الرقابة المحلية على الانتخابات و رموز المعارضة عن الصعوبات الجمة التي تعرضوا لها بسبب هذا الإجراء و عدم مقدرتهم على التواصل مع قياداتهم حول سير العمليات من جراء هذه القيود . و مما زاد الطين بلة عدم توافر هواتف عامة في العديد من مناطق اليمن .

إقصاء بعض الناخبين و حرمانهم من حقوقهم الانتخابية بسبب جهل الكثير منهم بتعقيدات العملية الانتخابية. و في المراكز التي تم فيها ضبط بعض البطائق الملطخة بالأحبار و التي تقرر استبعادها مبدئياً إلا أن اللجنة العليا للانتخابات قررت جواز استخدامها و العمل بها . و تستحق اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء الإشادة و التهنية على جهودها الطيبة و التي استهدفت الحفاظ على الحق الانتخابي لكل مواطن مستوف للشروط القانونية و جعلت من هذا الهدف أحد أولويات مهامها .

يشترط القانون استمرار عمليات عد وفرز الأصوات دون توقف - وفي معظم الحالات استمرت هذه العمليات على هذا النحو باستثناء استراحات قصيرة لتناول الطعام و أداء الصلاة. و في حالات معدودة لاحظ المراقبون توقف هذه العمليات أثناء الليل لتستأنف صباح اليوم التالي. و في أحد المراكز بالقرب من عدن - لاحظ المراقبون أن صناديق الاقتراع قد تم تجميعها في غرفة واحدة عند توقف العمليات أثناء الليل دون توفير أية حراسة لها . و هنالك تقارير تشير إلى اختفاء صناديق الاقتراع في تلك المراكز التي توقفت فيها عمليات فرز الأصوات أثناء الليل لتعاود الظهور صباح اليوم التالي . و تشير التقارير إلى حدوث فوضى في الدائرة (23) بمحافظة عدن عندما اتضح أن مرشح التجمع اليمني للإصلاح يتقدم بفارق كبير على كافة المرشحين الآخرين في الدائرة المذكورة - تم على إثر ذلك سماع أصوات لإطلاق النار. و إزاء هذا الوضع - قامت قوات الأمن بإخلاء المركز. و لاحظ المراقبون في هذه الأثناء عدم توفر أية حراسة لصناديق الاقتراع - وعند العودة مرة أخرى إلى المركز - لاحظ المراقبون أن بعض صناديق الاقتراع قد تم التلاعب بمحتوياتها كما لاحظوا اختفاء بعض الصناديق كاملة . و إثر ذلك تم إعلان فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام بتلك الدائرة .

ويحظر قانون الانتخابات اليمني على أجهزة الأمن الدخول إلى مقر اللجان الفرعية الأولى خلال عمليات عد و فرز الأصوات إلا بطلب من رئيس اللجنة المذكورة. وقد لاحظ المراقبون انتشار أفراد من القوات المسلحة و الأمن بزيهم الرسمي داخل هذه المراكز أثناء عمليات عد و فرز الأصوات دون أي استثناء. و عندما تم طرح هذه القضية على بعض مسؤولي اللجان الانتخابية أوضحوا أنهم لم يطلبوا من أفراد القوات المسلحة و الأمن التواجد داخل المقار و أوقفوا أنهم ليسوا في وضع يؤهلهم لمطالبة هذه الفئات بالخروج . و تجدر الإشارة (في سياق آخر) إلى أن أحد رؤساء اللجان الفرعية الأولى كان قد طلب من أحد أفراد القوات المسلحة مغادرة المركز الذي يعمل فيه عندما طُرح عليه هذا الموضوع من قبل بعض فرق الرقابة الدولية.

و لاحظ المراقبون أيضاً توقف عمليات عد و فرز الأصوات في بعض الحالات بسبب تغيب واحد أو أكثر من أعضاء اللجان الفرعية الأولى . ويشترط القانون ضرورة تواجد كل أعضاء اللجنة الفرعية الأولى (و عددهم ثلاثة) للبدء أو الاستمرار في عمليات عد و فرز الأصوات. و لاحظ المراقبون تعمد خروج أعضاء اللجان الفرعية المحسوبين على المؤتمر الشعبي العام عند ظهور بوادر تدل على تقدم مرشحي المعارضة مما يؤدي إلى توقف عمليات عد و فرز الأصوات بنص القانون . و في بعض الحالات استمر التوقف لأكثر من (12) ساعة من جرّاء مثل هذه التصرفات . و لاحظ المراقبون توقف عمليات عد و فرز الأصوات في الدوائر (11) ، (12) ، (15) ، (18) و (19) بأمانة العاصمة لبعض الوقت بسبب خروج أو تغيب بعض أعضاء اللجان الفرعية الأولى من المحسوبين على المؤتمر الشعبي العام و للاعتبارات التي أشرنا إليها أعلاه و الأمر ذاته ينطبق على العديد من الدوائر الأخرى على امتداد الساحة



اليمنية<sup>14</sup> . وتجدر الإشارة إلى أن النتائج النهائية للانتخابات أكدت فوز مرشحي التجمع اليمني للإصلاح بكل دوائر أمانة العاصمة التي كانت محلاً للخلاف المشار إليه أعلاه .

---

<sup>14</sup> تم نشر فرق الرقابة على الانتخابات التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني على امتداد الساحة اليمنية يوم السابع والعشرين من إبريل . و قد عادت معظم هذه الفرق يوم الثامن والعشرين من إبريل . و مع تزايد الشكاوى و التقارير الواردة من فرق الرقابة المحلية و أعضاء أحزاب المعارضة حول الإشكاليات التي شابت عمليات عد و فرز الأصوات - اضطرت المعهد الديمقراطي الوطني إلى إعادة نشر عدد محدود من فرق الرقابة الدولية في أمانة العاصمة و محافظة عدن يومي الثامن و التاسع و العشرين من إبريل . و تركزت محاولات وقف و تعطيل عمليات عد و فرز الأصوات بصورة أساسية في أمانة العاصمة . و كما ذكرنا من قبل - فإن هنالك تقارير ذات مصداقية بنتها فرق الرقابة المحلية عن ممارسات مماثلة على امتداد الساحة اليمنية . إن اللجوء إلى مثل هذه الممارسات و بهذا القدر من الكثافة في دوائر أمانة العاصمة رغم قلتها كان مثيراً للدهشة و الاستغراب بالنسبة لفرق الرقابة الدولية .

## الفترة التي تلت الانتخابات النيابية العامة

في الأيام و الأسابيع التي تلت الانتخابات النيابية العامة الثالثة في الجمهورية اليمنية - توالى أحزاب المعارضة (و تحديداً التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني و بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى) في كيل و توجيه التهم بالتزوير للحزب الحاكم. فقد اتهمت أحزاب المعارضة المؤتمر الشعبي العام بجملة من الأخطاء من بينها : تزوير إرادة الناخبين و التلاعب ببطائق و صناديق الاقتراع . كما اتهموا الجهاز القضائي بمحاباة الحزب الحاكم و بصورة واضحة وقوية.

### الفصل في الطعون الانتخابية بعد إعلان النتائج :

وافقت المحكمة العليا على النظر في نحو (62) من الطعون الانتخابية المرفوعة إليها حول إجراءات الاقتراع و الفرز . و قد تقدم المؤتمر الشعبي العام بعدد (25) طعناً من بينها (21) كان الخصم فيها التجمع اليمني للإصلاح و الأربعة طعون الأخرى استهدفت بعض المرشحين من المستقلين . و من بين الطعون التي تقدم بها التجمع اليمني للإصلاح - وافقت المحكمة العليا على النظر في (15) حالة أربعة عشر منها موجهة ضد المؤتمر الشعبي العام و حالة واحدة فقط كان الخصم فيها أحد المرشحين المستقلين . كما وافقت المحكمة العليا على النظر في (5) من الطعون المرفوعة من الحزب الاشتراكي اليمني و كلها استهدفت المؤتمر الشعبي العام - كما رفع التنظيم الوحدوي الناصري ثلاثة دعاوى ضد المؤتمر الشعبي العام - و رفع حزب البعث دعوى قضائية واحدة ضد أحد المرشحين المستقلين . و يشترط القانون لرفع أي دعوى قضائية تطعن في صحة نتائج عملية الاقتراع إيداع ضمان نقدي مقداره (50.000) ريال يمني أي ما يعادل (مائتين و سبعين دولاراً أمريكياً) - ويورد هذا المبلغ لصالح الخزينة العامة إذا ثبت عدم صحة الطعن . و قد كان هذا الاشتراط القانوني سبباً في تراجع الكثير من المرشحين و الأحزاب عن رفع أية دعاوى قضائية باستثناء الأحزاب الكبرى التي تملك المقدره المالية على ذلك .

و قد رفضت المحكمة العليا كل الطعون التي تقدمت بها أحزاب المعارضة لعدم كفاية الأدلة و عدم صحة الطعن . و قبلت المحكمة أربعة من الدعاوى القضائية التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام و أصدرت أحكاماً تقضي بإعادة الانتخابات في الدوائر (61) ، (63) بمحافظة تعز ، و الدائرة (75) بلحج و الدائرة (86) باب . و قد تمكن مرشحو المؤتمر الشعبي العام من الفوز بالدوائر (61) ، (63) و (86) بينما احتفظ التجمع اليمني للإصلاح بالدائرة (75).

إن نزاهة أية عملية انتخابية يعتمد في الأساس على مدى متانة البناء المؤسسي الذي يتم من خلاله التعامل مع الطعون الانتخابية و على مدى نزاهة و استقلالية الأجهزة القضائية المناط بها النظر في مثل هذه الطعون الانتخابية . و من المؤسف القول - أن الجهاز القضائي في اليمن لا يُعطي أي إحساس بالثقة . و يعتقد الكثير من المراقبين للشأن اليمني أن الجهاز القضائي اليمني يتأثر بصورة كبيرة بسطوة السلطة التنفيذية مما جعله هدفاً للنقد في الداخل و الخارج. كما ينص القانون على أن قرارات المحكمة العليا في شأن الدعاوى و الطعون الانتخابية تعتبر نهائية و غير قابلة للاستئناف و هذه إشكالية أخرى لا تساعد على تعزيز ثقة الناخب و المجتمع الدولي في مجمل العملية الانتخابية . و يعطي القانون لكل ذي مصلحة الحق في الطعن على نتائج عملية الاقتراع و الفرز بعريضة تودع لدى المحكمة العليا . و بالنظر إلى كثافة الدعاوى و الطعون المرفوعة إلى المحكمة المذكورة و ضيق المدة المحددة للبت في هذه الطعون - فإن هنالك حاجة

ماسة لإعادة النظر في النصوص القانونية المنظمة لعملية الطعون في نتائج الاقتراع و الفرز قبل حلول أية انتخابات مستقبلية أخرى .

## نتائج الانتخابات النيابية اليمنية لعام 2003

تمكن الحزب الحاكم من زيادة حصته في مجلس النواب بصورة مطردة منذ العام 1993 حيث ضمن الحزب (145) مقعداً ليرتفع العدد إلى (226) إثر انتخابات عام 1997 وإلى (240) مقعداً بعد إعلان نتائج انتخابات عام 2003 (و الرقم الأخير يشمل مقاعد النواب المستقلين الذين انضموا إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان). و منذ العام 1997 - ضمن المؤتمر الشعبي العام أغلبية مريحة في البرلمان تمكنه من تمرير أية تعديلات دستورية دون الحاجة إلى التشاور مع أحزاب المعارضة . و يشير الجدول أدناه إلى أداء الأحزاب و التنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية على امتداد الانتخابات النيابية الثلاث التي شهدها هذا القطر منذ قيام الوحدة .

و قد تمكن الحزب الحاكم من الحصول على ما نسبته (76%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب إثر انتخابات عام 2003 - رغم أنه لم يحصل إلا على ما نسبته (58%) من إجمالي أصوات الناخبين في هذه الانتخابات. وضمن التجمع اليمني للإصلاح ما نسبته (15%) من إجمالي مقاعد المجلس في الانتخابات المشار إليها أعلاه إلا أنه حصل على ما نسبته (22.5%) من إجمالي أصوات الناخبين - أما الحزب الاشتراكي اليمني فقد ضمن (2%) من مقاعد المجلس في مقابل (5%) من إجمالي أصوات الناخبين. و بافتراض تبني اليمن لنظام التمثيل النسبي بدلاً عن النظام الحالي (القائم على طريقة الانتخابات الحرة والمباشرة و المتساوية) لحصلت أحزاب المعارضة على ما يقارب ثلث مقاعد مجلس النواب.

جدول يوضح حصص الأحزاب السياسية و المرشحين المستقلين من مقاعد مجلس النواب و من إجمالي أصوات الناخبين في انتخابات 1993 ، 1997 ، 2003 :

	1993		1997		2003		
	أصوات	مقاعد	أصوات	مقاعد	أصوات	مقاعد	
–		145 (48%)	43%	226 (75%)	58.2%	230 (76.4%)	المؤتمر الشعبي العام
–		66	23%	53 (17.6%)	22.5%	45 (14.9%)	التجمع اليمني للإصلاح
–		68	–	مقاطع	4.8%	7 (2%)	الحزب الاشتراكي اليمني
–		–	–	–	–	–	تحالف المعارضة المساند للمؤتمر
–		1	4%	2	–	3	التنظيم الوحدوي الشعبي

						الناصري
-	-	-	2	-	2	حزب البعث الاشتراكي
-	-	30%	18	-	14	المستقلون

\* الأرقام أعلاه تشير إلى أداء مرشحي الأحزاب السياسية . و لا تشمل القائمة المرشحين المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم لأحزاب سياسية معينة عقب إعلان نتائج الانتخابات

و قد أسفرت انتخابات عام 2003 عن فوز (14) من المرشحين المستقلين . وقد أعلن عشرة منهم انضمامهم في وقت لاحق إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان. و النواب العشرة يمثلون الدوائر التالية : (39 ، 50 ، 107 ، 109 ، 203 ، 234 ، 265 ، 267 ، 269 ، 274). و هذا يعني أن هؤلاء لم يكونوا في الأساس مستقلين . و تشمل هذه القائمة خمسة مرشحين كانوا قد حصلوا على دعم من التجمع اليمني للإصلاح<sup>15</sup> وفي حقيقة الأمر فقد قدم الإصلاح دعماً لنحو سبعة من هؤلاء المرشحين. و ما زال اثنان من هؤلاء المرشحين محتفظين بأوضاعهم كمستقلين فضلاً عن اثنين آخرين لم يحصلوا على أي دعم من أي تنظيم أو حزب سياسي. ولم يقدم الإصلاح أي تفسير لانضمام ما مجموعه (5) من المرشحين المستقلين (الذين دعمهم خلال حملاتهم الانتخابية) إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام في البرلمان. و بانضمام بعض المستقلين إلى كتلة المؤتمر - ترتفع حصة الحزب الحاكم من مقاعد البرلمان إلى (79.4%) بينما حصة تجمع اللقاء المشترك لا تتجاوز (19.2%) و احتفظ المستقلون الحقيقيون بما نسبته (1.32%) من إجمالي مقاعد البرلمان.

تركزت الكثير من الشكاوى التي تتهم المؤتمر الشعبي العام بالعديد من الخروقات الانتخابية و التي تقدمت بها أحزاب اللقاء المشترك - تركزت هذه الشكاوى على الدوائر التابعة للمحافظات الجنوبية . و براءة متأنية لبعض البيانات التي وفرتها اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء - يتضح أن خسارة أحزاب المعارضة تعود في الأساس إلى تنافس مرشحي هذه الأحزاب فيما بينهم أكثر من عودتها إلى وجود المؤتمر الشعبي العام كحزب سياسي منافس . و هذا لا يعني استبعاد إمكانية وجود خروقات انتخابية في هذه الدوائر . و يشير الجدول أدناه إلى أن إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو أحزاب المعارضة و المستقلون تفوق بكثير عن تلك التي حصل عليها مرشحو المؤتمر الشعبي العام . و هذا صحيح بالنسبة لنحو (11) دائرة من إجمالي (15) دائرة تغطي في معظمها المحافظات الجنوبية . و في عشرة من هذه الدوائر - نجد أن إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني مجتمعين تفوق تلك الأصوات التي حصل عليها مرشحو المؤتمر الشعبي العام . و في الدائرة (119) تحديداً - تفوق مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب الاشتراكي اليمني و التنظيم الودودي الناصري مجتمعين على تلك الأصوات التي حصل عليها المؤتمر الشعبي العام. وفي خمس من الدوائر المشار إليها أعلاه وتحديداً في الدوائر (26 ، 55 ، 61 ، 72 ، 118) حصل المستقلون على مجموعة من الأصوات كان من شأنها أن تغير النتيجة بصورة جذرية إماً إلى صالح المؤتمر الشعبي العام أو لصالح مرشحي أحزاب اللقاء المشترك .

<sup>15</sup> أفاد أحد هؤلاء المرشحين المستقلين أنه لم يحط علماً بخبر انضمامه إلى كتلة المؤتمر الشعبي العام إلا عبر ما نُشر في الصحف . و أنه متردد في الاعتراض على مثل هذا التصرف .

جدول يوضح أرقام بعض الدوائر التي يفوق فيها إجمالي الأصوات التي حصل عليها مرشحو أحزاب المعارضة و المستقلين عن تلك التي حصل عليها مرشحو المؤتمر الشعبي العام :

عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات			
عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	عدد الأصوات	الحزب	الدائرة	المحافظة
المستقلون	حزب البعث القومي	التنظيم الوحدوي الناصري	التجمع اليمني للإصلاح	الحزب الاشتراكي اليمني	المؤتمر الشعبي العام			
3722	صفر	صفر	4714	4892	5122	المؤتمر	22	عدن
977	صفر	صفر	6531	4030	6545	المؤتمر	23	عدن
صفر	صفر	236	6609	2822	6613	المؤتمر	24	عدن
2128	صفر	صفر	2566	3059	3802	المؤتمر	26	عدن
674	صفر	صفر	8726	3112	10.941	المؤتمر	28	عدن
3673	302	صفر	6647	صفر	6919	المؤتمر	55	تعز
3463	صفر	50	9827	927	8002	المؤتمر	61	تعز
159	83	صفر	5925	2157	5670	المؤتمر	63	تعز
4385	287	صفر	4098	4000	6881	المؤتمر	72	لحج
1769	صفر	صفر	5274	4381	5320	المؤتمر	74	لحج
822	202	732	صفر	7509	8498	المؤتمر	118	أبين
848	صفر	2819	صفر	5018	5544	المؤتمر	119	أبين
68	146	صفر	9450	557	9666	المؤتمر	137	شبو
صفر	صفر	صفر	6955	3009	9048	المؤتمر	143	حضرموت
74	صفر	صفر	8784	3261	9970	المؤتمر	299	الضالع

أسماء الدوائر في المحافظات الجنوبية التي حصل فيها مرشحو أحزاب اللقاء المشترك مجتمعين على أصوات تفوق تلك التي حصل عليها مرشحو المؤتمر الشعبي العام :

- عدن : الدوائر : 22 ، 23 ، 24 ، 26 ، 28
- لحج : الدوائر : 72 ، 74
- أبين : الدائرة ( 119 )
- شبوة : الدائرة ( 137 )
- حضرموت : الدائرة ( 143 )
- الضالع : الدائرة ( 299 )

فلو اكتفى اللقاء المشترك بطرح مرشح واحد فقط يمثل تجمع المعارضة في مواجهة مرشح المؤتمر الشعبي العام في كل دائرة من الدوائر المشار إليها أعلاه - لقدّر للمعارضة الفوز بثمانية دوائر من إجمالي عشرة في عدن و بسبعة دوائر من إجمالي ( 12 ) في لحج و بثلاثة دوائر من إجمالي (7) في أبين و بثلاثة دوائر من إجمالي (7) دوائر أخرى في لحج و بستة دوائر من إجمالي (18) دائرة في حضرموت و بدائرة واحدة من إجمالي ست في شبوة . و هذا يعني أنه كان في مقدور أحزاب المعارضة الفوز بما مجموعه (28) دائرة من إجمالي (62) من دوائر المحافظات الجنوبية أي ما نسبته (45%) من إجمالي هذه الدوائر بشيء من التنسيق و الوفاق السياسي .

#### الاستحقاقات الانتخابية في المحافظات الجنوبية مقارنة بالمحافظات الشمالية :

هذه محاولة لتقييم الأداء والاستحقاقات الانتخابية بالنظر إلى بعض المتغيرات الجغرافية و السكانية. ومن هذا المنظور - نجد أن هنالك فارقاً يقدر بنسبة (6.5%) بين من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات النيابية الأخيرة في المحافظات الشمالية مقارنة بالمحافظات الجنوبية. كما أن هنالك فارقاً يقدر بنسبة (0.69%) بين إجمالي بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية في المحافظات الشمالية مقارنة بالمحافظات الجنوبية . و تجدر الإشارة إلى أن الجنوب يتكون من خمس محافظات رئيسية تقتدر إلى حد كبير إلى التركيبات القبلية السائدة في أجزاء كبيرة من المحافظات الشمالية. هذا باستثناء محافظة شبوة التي يسود فيها التركيب القبلي و محافظة المهرة التي تغلب عليها حياة البداوة و هي من المحافظات النائية في الجمهورية اليمنية . الجدول أدناه - يوضح بالأرقام نسبة من أدلوا بأصواتهم في المحافظات الشمالية مقارنة بالجنوبية و يبين أيضاً الفارق في النسب بين بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة في كلا الجانبين .

#### جدول يوضح معدلات من أدلوا بأصواتهم في المحافظات الجنوبية مقارنة بالشمالية و يحدد نسب بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية في كلا الجانبين:

معدلات من أدلوا بأصواتهم	معدلات بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية	
70.9%	3.7%	المحافظات الجنوبية
77.4%	3.01%	المحافظات الشمالية

إن الفارق في معدلات من أدلوا بأصواتهم في المناطق الشمالية مقارنة بالمناطق الجنوبية يمكن تفسيره في إطار بعض التباين الثقافي بين هاتين المنطقتين - حيث أن شيوخ و زعماء القبائل و العشائر يملكون مقدرات أفضل في التأثير على جموع الناخبين في مناطقهم و الدفع بهم إلى صناديق الاقتراع . و هنالك صعوبة في تفسير الفارق بين الإقليمين فيما يتعلق ببطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية. وبالنظر إلى أن المحافظات الجنوبية تقل فيها معدلات الأمية مقارنة بالمحافظات الشمالية - كان من المتوقع أن تقل فيها معدلات البطائق التي اعتبرت باطلة و ملغية. وهذا قد يعني أن التباين في التركيبة الاجتماعية و القبلية قد لا يكون سبباً في تفسير هذه الظاهرة .

جدول يقارن على أساس قبلي بين معدلات من أدلوا بأصواتهم في المحافظات و يحدد نسب بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية في كلا الجانبين على الأسس ذاتها:

معدلات بطائق الاقتراع التي اعتبرت باطلة و ملغية	معدلات من أدلوا بأصواتهم	
%2.4	%75	المناطق القبلية
%3.5	%76	المناطق غير القبلية

\*ملحوظة : تشمل المناطق القبلية المحافظات التالية : صنعاء ، عمران ، صعدة ، الجوف ، مأرب ، البيضاء و شبوة .



## مشاركة النساء في مجمل العملية السياسية

تعتبر معدلات مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجمهورية اليمنية الأعلى مقارنة بدول الجوار الجغرافي و الإقليمي. فلقد كانت اليمن هي الأولى في الجزيرة العربية التي تمنح المرأة حق الاقتراع والترشيح في أي انتخابات عامة. ففي الانتخابات النيابية العامة التي جرت في العام 1993 - ترشحت (21) امرأة تمكنت اثنتان منهن من الوصول إلى قبة البرلمان. و في الانتخابات النيابية الثانية التي جرت في العام 1997 - ترشحت (17) امرأة و فازت مرة أخرى اثنتان منهن بمقاعد في البرلمان. و في انتخابات المجالس المحلية الأولى في الجمهورية اليمنية و التي جرت في العام 2001 - ترشحت (147) امرأة فازت منهن (38). و في الحكومة اليمنية السابقة كانت هنالك امرأة بدرجة وزير و عُينت امرأة سفيرة للجمهورية اليمنية كما أن هنالك عدد محدود من وكلاء الوزارات من النساء. و قد أشرنا في أجزاء سابقة من هذا التقرير إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على معدلات القيد و التسجيل في صفوف النساء إذ ارتفع العدد من 1.8 مليون امرأة إلى 3.4 مليون.

و بالرغم من هذا الارتفاع الملحوظ في معدلات القيد و التسجيل في صفوف النساء إلا أن هذا لم ينعكس إيجاباً بالنظر إلى مشاركة المرأة في مجمل الحياة العامة السياسية و الديمقراطية في الجمهورية اليمنية . و حقيقة الأمر فإن هنالك تراجعاً في هذا الجانب. فهناك تناقص في معدلات المرشحات من النساء بين كل انتخابات نيابية عامة و أخرى - ففي العام 2003 - تراجع عدد المرشحات من النساء إلى إحدى عشرة امرأة . فقد أظهرت الأحزاب السياسية اليمنية عجزاً واضحاً في تبني صيغة تكفل للمرأة حصة معينة من مقاعد البرلمان كما أنها لم تدفع بمشاركة أكبر للمرأة في تشكيلات اللجان الانتخابية المختلفة. كما ووجهت الكثير من المرشحات بعراقيل جمةً خلال فترة الترشيح لإجبارهن على الانسحاب . و الأسوأ من هذا أن تلك الأحزاب السياسية التي عجزت عن أن تدفع بعدد كبير من المرشحات من النساء - لم تشأ أن تفعل حتى القليل لدعم حقوق المرشحات المستقلات من النساء .

و في الفترة التي سبقت الانتخابات النيابية العامة - سعت المنظمات الداعمة لحقوق المرأة إلى الضغط على الأحزاب السياسية و الحكومة و الدفع بها إلى قبول صيغة تجعل من بعض الدوائر محصورة فقط على النساء . و في هذا السياق - سعى المعهد الديمقراطي الوطني إلى الوصول إلى مذكرة تفاهم مع بعض الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة اليمنية (و تحديداً المؤتمر الشعبي العام و التجمع اليمني للإصلاح و الحزب الاشتراكي اليمني و حزب البعث و التنظيم الوحدوي الناصري) بهدف تخصيص دوائر معينة في بعض المدن و المراكز الحضرية يكون التنافس فيها حصراً على النساء . وخلال هذه الحوارات أبدى التجمع اليمني للإصلاح تحفظه على المقترح على خلفية رفض العناصر التقليدية و المتشددة في الحزب لمثل هذه الأطروحات . و في المقابل أبدى الإصلاح مرونة للتفاوض حول إمكانية عدم ترشيح الحزب لمرشحين من الذكور في هذه الدوائر المقترحة إن لم تكن ضمن مناطق نفوذ الحزب أصلاً .

و لم يبد المؤتمر الشعبي العام أي استعداد للتفاوض مع أحزاب المعارضة بشأن الوصول إلى تفاهم رسمي حول المقترح المشار إليه أعلاه و أردف قادة المؤتمر أن ليس بوسعهم تجاهل خيارات قواعد الحزب و فرض مرشحات من النساء على بعض الدوائر استجابة لبعض المبادرات التي جاءت مصاحبة لتوجهات الدولة نحو اللامركزية . و من المؤسف أن يتخذ المؤتمر الشعبي العام هذا الموقف بالنظر إلى تأثيره الكبير على مجمل الحياة السياسية في

الجمهورية اليمنية و الدور الذي يمكن أن يلعبه في الدفع بمشاركة أكبر للنساء في المعترك السياسي اليمني .

و من بين الأحزاب الكبرى - رشح الحزب الاشتراكي اليمني امرأتين خلال هذه الانتخابات النيابية و قام المؤتمر بترشيح امرأة واحدة فقط - بينما رشحت الأحزاب الصغرى ثلاثة من النساء و كان هنالك خمسة من المرشحات المستقلات . و كما أشرنا من قبل - فقد عانت المرشحات من النساء الأمرين خلال فترة الترشيح وخلال الفترة المخصصة للدعاية الانتخابية.

## الرقابة المحلية على الانتخابات و دور منظمات المجتمع المدني

ظلت العلاقة بين اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء من جهة و بين فرق الرقابة المحلية على الانتخابات من جهة أخرى محل أخذ و جذب خلال الانتخابات العامة السابقة . و بالرغم من التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء منذ العام 1996 و التي سُمح بموجبها للمراقبين بالتواجد في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات العامة إلا أن بعض اللجان الانتخابية ما زالت تحول دون دخول المراقبين إلى مراكز الاقتراع . و في العام 1997 - رفضت اللجنة العليا للانتخابات إصدار التراخيص اللازمة لبعض فرق الرقابة المحلية على الانتخابات .

و منذ بدء العملية الانتخابية الأخيرة - أبدت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء التزاماً واضحاً بالسماح لفرق الرقابة الدولية و المحلية بممارسة مهامها في الرقابة على الانتخابات النيابية دون أي عوائق . و في استجابة واضحة للقلق المتزايد الذي أبدته بعض المنظمات الدولية العاملة في الجمهورية اليمنية - اتخذت اللجنة العليا جملة من التدابير و المبادرات لتسهيل مهام فرق الرقابة المحلية على الانتخابات. ونظراً لضيق الوقت - أبدت اللجنة العليا شيئاً من المرونة و أسقطت حقها في التوقيع على و ختم كل استمارة تعيينها للمنظمات غير الحكومية لممثليها في فرق الرقابة المحلية و سمحت لهذه المنظمات بالقيام بهذا الدور . و أسقطت أيضاً الشرط الخاص بضرورة أن يرفق كل من يتقدم للمشاركة في الرقابة المحلية على الانتخابات صورة من بطاقته الشخصية . كانت هذه الاشتراطات التي أسقطت يمكن أن تؤثر سلباً على أعداد فرق الرقابة المحلية خاصة في المناطق النائية حيث يصعب تأمين التوقيعات اللازمة كما يصعب توفير وسائل تصوير البطائق الشخصية .

و قد وضعت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء دليلاً تستخدمه فرق الرقابة المحلية على الانتخابات يحدد الحقوق و الالتزامات التي يتعين على الجميع الالتزام بها. وفضلاً عن هذا - فقد خاطب رئيس اللجنة العليا للانتخابات هذه الفرق في لقاءين منفصلين أثناء تلقي هذه الفرق لدورة تدريبية - و أكد على أهمية الدور المناط بفرق الرقابة المحلية على الانتخابات من أجل ضمان الوصول إلى انتخابات حرة و نزيهة . و قد نقل التلفزيون اليمني هذه اللقاءات حية و كانت كافية لإرسال رسائل هامة للجان الانتخابية المحلية حول الحقوق التي يكفلها القانون لفرق الرقابة المحلية على الانتخابات .

إن الانتقال إلى الخبرة في أصول العمل المؤسسي الذي يتسم بالشفافية حدّ من مقدرة اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء في التواصل الفاعل مع منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي و بما يمكن هذه المنظمات من المشاركة في مهام الرقابة المحلية على الانتخابات . كما أن فروع الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي كانت تفتقر إلى استراتيجية واضحة تمكنها من التفاعل الإيجابي مع اللجنة العليا و من متابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك . و في هذا السياق - سيعمل المعهد الديمقراطي الوطني على تشجيع اللجنة العليا للانتخابات للدخول في حوار بناء مع ممثلي المنظمات غير الحكومية منذ وقت مبكر من أجل فتح آفاق أفضل للتنسيق بين الطرفين قبل وقت كاف من حلول انتخابات عام 2006 .

## دعم المعهد الديمقراطي الوطني لمنظمات المجتمع المدني التي أبدت الرغبة في المشاركة في مهام الرقابة المحلية على الانتخابات النيابية :

سعى المعهد الديمقراطي الوطني في الفترة التي سبقت الانتخابات النيابية لعام 2003 إلى التواصل مع العديد من المنظمات التي أبدت اهتماماً بالمشاركة في الرقابة المحلية على الانتخابات القادمة . و بفضل إمكانيات المعهد الفنية و الدعم المالي الذي وفرته سفارة مملكة هولندا و السفارة البريطانية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تمكن المعهد الديمقراطي الوطني من تشكيل كتل واسع لمنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية . و كان هذا التكتل يهدف إلى تكوين هيئة غير حزبية تُنَاطُ بها مهام توفير فرق الرقابة المحلية على الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها عام 2003 . و من بين المهام التي أُسندت إلى هذه الفرق متابعة سير عمليات قيد و تسجيل الناخبين و مراقبة فترة الدعاية الانتخابية و إجراءات الاقتراع و عد و فرز الأصوات . و تمكن البرنامج الذي وفره هذا التكتل من تأمين نحو (3.000) فرد للمشاركة في الرقابة على الانتخابات خاصة في اليوم المحدد للاقتراع . و إضافة إلى هذا العدد - فقد شارك في الرقابة على هذه الانتخابات نحو (20.000) مواطن يمني تم الترخيص لهم من قبل اللجنة العليا للانتخابات كممثلين لعدد آخر من الجمعيات و المنظمات غير الحكومية . و بالرغم من أنَّ هذا التتامي الملحوظ في رغبة المواطن اليمني للمشاركة في مثل هذه الفعاليات - قد يُفسر على أنه دليل على تنامي الوعي و الإحساس الوطني بالمسؤولية - إلا أن حقيقة الأمر تشير إلى عكس ذلك حيث أن معظم هذه الجمعيات و المنظمات التي تدَّعي أنها غير حكومية و غير مُسبسة - إنما هي انعكاس لتنظيمات و أحزاب سياسية معينة .

أما المجموعات التي شاركت في الرقابة أثناء فترة قيد و تسجيل الناخبين و التي وفر لها المعهد الديمقراطي الوطني الدعم عبر البرنامج المشار إليه أعلاه - فهي كالتالي : مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) ، المدرسة الديمقراطية ، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان و المنظمة اليمنية للحريات و حقوق الإنسان . وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني المحددة أعلاه من تأمين نحو (3.000) متطوع و متطوعة للرقابة على عمليات قيد و تسجيل الناخبين و التي استمرت زهاء الشهر . وقد أشارت هذه الفرق إلى وجود اختلالات في عمليات القيد و التسجيل تمثلت في السماح لأعداد كبيرة ممن هم دون السن القانونية للقيد في كشوفات الناخبين و أشار المراقبون المحليون إلى افتقار الكثير من أعضاء اللجان الانتخابية إلى التدريب الكافي للقيام بمهامهم وفق القانون و أكدوا أن الشيء ذاته ينطبق على أجهزة الأمن ذات الصلة بالعملية الانتخابية . و أشاروا إلى تدخل العديد من العناصر الخارجية الغير مرخص لها في سير عمليات قيد و تسجيل الناخبين و نوهوا إلى وجود بعض الإشكاليات في لجان القيد النسائية و خاصة فيما يتعلق بالخطوات الإجرائية و إلى غياب العنصر النسائي تماماً في الهياكل العليا للجان الانتخابية .

أما الفرق التي أنيطت بها مهمة الرقابة المحلية على الانتخابات يوم الاقتراع فشملت المنظمات غير الحكومية المشار إليها أعلاه إضافة إلى منظمة أخرى تحمل مُسمى المركز الوطني للشباب . و قد شاركت مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) و المدرسة الديمقراطية (إضافة إلى مهامهما الأولى المشار إليها أعلاه) في توفير الرقابة اللازمة خلال الفترة المخصصة للدعاية الانتخابية بما في ذلك توفير المعلومات اللازمة حول قوائم المرشحين و الجداول الخاصة بأماكن وضع الإعلانات الانتخابية و مواقع الفعاليات و المهرجانات الانتخابية و الجداول الزمنية الخاصة بهذه النشاطات . كما قامت بتوفير الجداول الزمنية للمرشحين لعرض برامجهم الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية و قدّمت تحليلاً حول مدى التزام المرشحين و الأحزاب السياسية بالضوابط المنظمة للدعاية الانتخابية و بالآليات التي استخدمت لحسم أية إشكاليات تتصل بمدى التزام كافة الأطراف بهذه الضوابط . و قد شاركت فرق الرقابة المحلية المشار إليها أعلاه في

العديد من المهرجانات و الفعاليات السياسية التي رافقت فترة الدعاية الانتخابية و عملوا أيضاً على رصد مدى التزام أجهزة الإعلام الرسمية بالضوابط المنظمة للدعاية الانتخابية .

و قد كان لفرق الرقابة المحلية الممثلة لمنظمات المجتمع المدني المشار إليها أعلاه حضور في جميع الدوائر الانتخابية و عددها (301) دائرة أثناء عمليات الاقتراع و على امتداد عمليات عد و فرز الأصوات. و لقد لعبت هذه الفرق دوراً أساسياً و هاماً في اطلاع فرق الرقابة الدولية على الوضع القانوني و المناخات العامة التي سادت الانتخابات النيابية الأخيرة في الجمهورية اليمنية . و سيصدر تقرير مفصل بنتائج عمل هذه الفرق التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني في مطلع العام 2004 .

## التوصيات

يؤكد المعهد الديمقراطي الوطني (من خلال تجاربه في ما يزيد عن خمسين دولة تتجه نحو التحول الديمقراطي) أن ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية و بالتحويلات السياسية في سياقها العام و إحساس الناس عامة بنزاهة و عدالة هذه المسارات يمثل عاملاً على درجة عالية من الأهمية لا تقل عن تلك التي يوليها الناس للنصوص الحرفية للنظم و القوانين . و لهذا تتحمل الحكومة و الحزب الحاكم مسؤولية خاصة في التأكد من أن إدارة العملية الانتخابية تسير بصورة صحيحة و متطابقة مع الحد الأدنى على الأقل من المعايير الدولية . كما تتحمل الحكومة عبء التأكد من أن هذه العملية قد خلت من أي تجاوزات قد تدفع بالآخرين حتى إلى مجرد الإحساس بعدم حرية و نزاهة هذه العملية . و في الوقت ذاته - تتحمل كافة الأحزاب و التنظيمات السياسية جزءاً من المسؤولية فهي مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاستجابة للتحديات و الدخول في شراكة بناءة من أجل الدفع بالمسيرة الديمقراطية إلى الأمام. و في اليمن - أبدت كافة الأطراف (بما في ذلك الحكومة و الإدارة الانتخابية والأحزاب و التنظيمات السياسية و منظمات المجتمع المدني) التزامها بالدفع نحو تعزيز التعددية السياسية و التنافس الحزبي في مجتمع مفتوح يتسع للجميع . و تشهد الانتخابات النيابية اليمنية الحالية على التقدم الذي أحرز في هذا المجال . و في هذا السياق - و بروح من التعاون الدولي - يسعد المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية التقدم بالتوصيات التالية :

- هنالك حاجة تقتضي ضرورة مراجعة و إعادة النظر في بعض النصوص القانونية التي تضمنها قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء لعام 2001 - بهدف تجاوز أي قصور قد يؤثر سلباً على حرية و نزاهة عمليات قيد الناخبين و على الإجراءات الخاصة بالاقتراع بما في ذلك عد و فرز الأصوات . و من المهم أن تتسم عمليات المراجعة هذه بقدر عالٍ من الشفافية و الوضوح و أن تشارك في هذا الجهد كل الأحزاب و التنظيمات السياسية و ممثلي منظمات المجتمع المدني.

- هنالك حاجة أيضاً لمراجعة الضوابط الإجرائية التي نص عليها القانون فيما يتعلق بالطعون في نتائج الاقتراع و الفرز. فالقانون الحالي يجعل من قرارات المحكمة العليا الصادرة في هذا الشأن نهائية و يحول دون إمكانية الاستئناف . إن وضعا من هذا القبيل يضيف إلى إحساس الناس بعدم نزاهة و عدالة هذه الإجراءات خاصة في ظل إجماع المحكمة العليا عن تقديم المسوّقات التي تستند إليها عند الفصل في صحة الطعون. و في هذا السياق - لاحظ المعهد الديمقراطي الوطني أن المحكمة العليا فصلت بعدم صحة جميع الطعون الانتخابية المرفوعة ضد الحزب الحاكم و عددها (34) و لم تحكم المحكمة بصحة أية طعون انتخابية إلا تلك المرفوعة من قبل الحزب الحاكم . إن هذا الاختلال الواضح كان له الأثر الكبير في تعزيز إحساس المواطنين و أحزاب المعارضة بعدم الثقة في الجهاز القضائي و في مجمل العملية الانتخابية. كما ينص القانون على أن يُرفق مع الطعن ضمان مالي قدره خمسون ألف ريال . إن هذا النص يشكل عائقاً أمام الأحزاب الصغيرة و المرشحين المستقلين و قد يحول دون حصولهم على العدالة المطلوبة. و لهذا فإن هنالك حاجة إما لإلغاء هذا الاشتراط أو لتخفيض قيمة الضمان المالي.

● هنالك حاجة أيضاً لإعادة النظر في الصيغ والآليات المعمول بها حالياً عند تشكيل اللجان الانتخابية المختلفة و بما يساعد على تعزيز حيادية هذه اللجان و بعدها عن أي انتماءات سياسية ما أمكن .

● من المهم أن تعمل الحكومة و المجلس النيابي معاً من أجل اتخاذ التدابير اللازمة و التي من شأنها أن توضح بجلاء السلطات التنفيذية التي تتمتع بها اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء . إن عجز اللجنة العليا للانتخابات عن اتخاذ أية إجراءات تأديبية تجاه أي من مسؤولي اللجان الانتخابية (رغم التظلمات و الشكاوى التي أشار إليها المرشحون و أكدتها تقارير المراقبين حول بعض الممارسات غير القانونية لبعض مسؤولي هذه اللجان) إنما يلقي بظلال قاتمة على مجمل العملية الانتخابية الأخيرة . إن القدرة على تطبيق القانون و الالتزام بكافة الضوابط المنظمة للعملية الانتخابية خلال فترة الدعاية الانتخابية و يوم الاقتراع يعتبر المحك الرئيسي و الاختبار الحقيقي لمدى مصداقية المسار الديمقراطي الانتخابي.

● و من أجل تحقيق التزام أفضل بعدد من الاستحقاقات الدستورية - هنالك حاجة ملحة لإعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية بالجمهورية اليمنية و بصورة شاملة. و حتى تتم هذه المهمة بنجاح - من المهم أن لا يستند التقسيم الجديد على مبدأ المساواة في الأصوات لكل فرد فحسب و إنما يتعين أن تتضافر الجهود لتجنب إنشاء دوائر انتخابية يكون الهدف منها التأثير السلبي على أداء بعض الأحزاب و التنظيمات السياسية. و عليه فإن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية يتطلب أن نضع في الاعتبار مبدأ شمولية المشاركة السياسية و التي تصب في اتجاه المصالح القومية بعيدة الأجل.

● من المهم قيام اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء باتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بمعالجة كافة الاختلالات التي شابته عمليات قيد و تسجيل الناخبين و خاصة تلك ذات الصلة بقيد من هم دون السن القانونية . كما يتعين على القيادة السياسية و الجهات ذات الصلة العمل على إنشاء سجل دائم للناخبين يكون قائماً على قاعدة سجل مدني أكثر شمولاً و دقة.

● ينبغي اتخاذ خطوات أكثر فاعلية لتنظيم استخدام وسائل الإعلام الرسمية أثناء فترة الدعاية الانتخابية و بصورة تكفل تحقيق تكافؤ الفرص لكافة المرشحين في استخدام تلك الوسائل و تؤدي إلى تغطية سياسية متوازنة للحدث الانتخابي. و في هذا السياق - تجدر الإشارة إلى أن تقدماً ملحوظاً قد طرأ في مجال استخدام الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام الرسمية . و مع هذا - فقد مورست الرقابة الرسمية على مضمون البرامج الانتخابية التي تسعى الأحزاب السياسية إلى عرضها باستخدام وسائل الإعلام الرسمية . و قد شكل هذا التقافاً خطيراً على هذا الاستحقاق الذي نص عليه القانون الانتخابي. و عليه فإن هنالك حاجة لرفع القيود على حق التعبير السياسي و حق النقد الذي تمارسه الأحزاب السياسية تجاه الحكومة عند استخدامها لوسائل الإعلام الرسمية. و هنالك حاجة لإضافة فقرة في القانون تسمح للأحزاب السياسية باستخدام وسائل الإعلام الرسمية التي تملكها الدولة (المرئية و المقروءة منها و المسموعة) خارج إطار الفترة الرسمية المحددة للدعاية الانتخابية . و من المهم أيضاً وضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على التحيز السياسي الذي تمارسه أجهزة الإعلام الرسمية التابعة للدولة.

● هنالك حاجة لإعادة النظر في الدور المُناط بالقوات المسلحة و الأجهزة الأمنية فيما يتصل بمجمل العملية الانتخابية . و من المهم أن لا يكون لهذه الأجهزة أي دور في صناعة القرار السياسي على كافة المستويات (على مستوى القطر أو المحافظة أو حتى على مستوى المديرية و الناحية) ويستثنى من ذلك بالطبع المسائل المتصلة بتوفير الأمن. ولقد بذلت اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء جهوداً تستحق الإشادة للحد من الدور الذي تلعبه بعض الأجهزة الأمنية في غرفة إدارة العمليات المركزية التابعة للجنة العليا<sup>16</sup>. كما أن إتاحة المجال لفرق الرقابة المحلية و الدولية على الانتخابات للوقوف على مهام هذه الإدارة يعتبر خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. و مع هذا لا تزال الأجهزة الأمنية تلعب دوراً في صناعة بعض القرارات المتصلة بالعملية الانتخابية على مستوى المحافظات تحديداً. وبالرغم من تقلص نفوذ الأجهزة الأمنية في إدارة العمليات و صناعة القرار على المستوى المركزي - إلا أنها ما تزال نشطة على المستوى المحلي و خاصة في تحديد طبيعة الإشكاليات المتصلة بالعملية الانتخابية و التي يتعين تدخل اللجنة العليا للانتخابات للفصل فيها . إن استمرار مثل هذه الأوضاع يزيد من إحساس أحزاب المعارضة بالشك في قدرة اللجنة العليا للانتخابات و اللجان التابعة لها في التعامل مع شكاوى و تظلمات الأحزاب السياسية بالقدر المطلوب من النزاهة و الحيادية .

● يتعين اتخاذ الخطوات الكفيلة بالإزام منسوبي الأجهزة الأمنية ارتداء الزي الرسمي أثناء أدائهم للمهام المناطة بهم في إطار العملية الانتخابية و أن يحظر على منسوبي هذه الأجهزة التواجد في مراكز الاقتراع بثيابهم المدنية . و هنالك حاجة ماسة لتوفير البرامج التدريبية و التي تستهدف توعية هذه الأجهزة بضرورة احترام سلطات مسؤولي اللجان الانتخابية و بكيفية التعامل مع جموع الناخبين و مع الزحام المصاحب لعملية الاقتراع. و هنالك حاجة أيضاً لتجنب عمليات إعادة الانتشار الواسعة التي تشهدها الفرق المختلفة للقوات المسلحة أثناء سير العملية الانتخابية .

● و لتشجيع المرشحات من النساء للمشاركة في الحياة العامة وصولاً إلى قبة البرلمان - فإنه قد يكون من المهم لقيادات العمل السياسي في الجمهورية اليمنية اتخاذ خطوات إيجابية تكفل إيجاد مقاعد محددة في البرلمان للمرشحات كما هو الحال في نظام الحصص الحزبية الطوعي المطبق في المغرب فضلاً عن الأنظمة الأخرى المماثلة المطبقة في كل من الأردن و بنجلاديش إضافة إلى أنظمة التكافؤ النوعي المعمول بها في كل من فرنسا و الأرجنتين. و إلى جانب هذا - فإن هنالك حاجة لتخصيص حصص لمشاركة المرأة في كل من اللجان الإشرافية والأصلية.

● هنالك حاجة لاتخاذ التدابير الكفيلة بطباعة و توزيع كافة البيانات الخاصة بالعملية الانتخابية و في أسرع وقت ممكن. حيث لم تتمكن الجهات المختصة في اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء من توفير هذه البيانات حتى بعد انقضاء ستة أشهر على الانتخابات النيابية الأخيرة و لا حتى على موقع اللجنة في شبكة الإنترنت . إن هذا التأخير يؤثر سلباً على أية جهود تستهدف تعزيز الثقة بين الحكومة من جهة و بين الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى . كما أن أوضاعاً من

<sup>16</sup> إن تغيير اسم غرفة العمليات لتحمل مسمى جديداً هو " مركز الاتصالات و المتابعة " يحمل دلالة التوجه الجديد لتقليص دور الأجهزة الأمنية في هذه الإدارة .



هذا القبيل تجعل من الصعب على الأحزاب السياسية والمرشحين المشاركة بفاعلية في الحوار الذي يستهدف إصلاح المسيرة الديمقراطية الانتخابية و بصورة تستند إلى العلم و المعرفة.

- يجب أن تعمل البرامج التدريبية التي تستهدف تثقيف و توعية الناخبين من أجل إبراز أهمية أن يعبر كل ناخب عن رأيه في المرشحين بكل حرية واستقلال بعيداً عن أية تأثيرات خارجية بدلاً من التركيز فقط على الخطوات و الإجراءات الانتخابية . فعلى سبيل المثال - من الممكن أن تركز البرامج التثقيفية على توعية الناخبين بالأساليب الصحيحة و العلمية لتقييم الحملات الانتخابية و المرشحين. ففي بعض الدوائر - حصل بعض المرشحين على ما يزيد عن (95%) من إجمالي الأصوات - مما يرجح احتمال أن الناخبين لم يكونوا على دراية بأن عملية الاقتراع إنما هي وسيلة للتعبير عن خياراتهم الشخصية و أنها تقتضي بالضرورة أن تكون سرية.

- إن الخطوات التي اتخذتها الأحزاب و التنظيمات السياسية بصورة طوعية للوصول إلى اتفاق الضوابط من أجل انتخابات حرة و نزيهة فضلاً عن اتفاق هذه الفعاليات على اعتبار السابع و العشرين من إبريل (يوم بلا سلاح) - تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح و يتعين الالتزام بها و إتباعها بخطوات أخرى في الفترة التالية لإعلان النتائج من أجل خلق مناخات أفضل تساعد على المزيد من المشاركة و الحراك السياسي بعد انتهاء العملية الانتخابية .

- من الواضح أن هنالك خلط في الأدوار التي يمارسها الحزب الحاكم فيما يتصل بإدارة شؤون الدولة من جهة و ممارسة العمل السياسي في اليمن من جهة أخرى. و لعل هذا الخلط قد انعكس على مجمل العملية الانتخابية . و إزاء هذا الوضع - عجز الناخبون عن التمييز بين النشاط المهني المحض لرجال الدولة و الأجهزة الخدمية التابعة لها بما في ذلك أجهزة الأمن من جهة و بين اشتغال هذه الأجهزة بالعمل السياسي من جهة أخرى . إن وضعاً من هذا القبيل يتطلب ضرورة تكثيف الجهود لخلق توعية وطنية جادة تمكّن الجهات المعنية من التمييز بين الدولة و أجهزتها المختلفة من جهة و بين مؤسسات الحزب الحاكم من جهة أخرى . و من المهم سن القوانين و التشريعات الكفيلة بعدم السماح لمرشحي الحزب الحاكم من استخدام موارد الدولة لتمويل حملاتهم الانتخابية.

## الخلاصة

لقد عبر الشعب اليمني وقيادته السياسية على الالتزام الجاد بضرورة الوصول إلى مجتمع تسوده التعددية السياسية التي تتسم بقدر عال من المنافسة الشريفة و توفر مشاركة كاملة للمرأة في الحياة السياسية و في الإدارة و الحكم بصورة ديمقراطية. والتحدي الذي يواجهه اليمن الآن يكمن في العمل و بثبات من أجل إقامة المؤسسات الكفيلة بتحقيق الغايات المشار إليها أعلاه. و في هذا السياق - يمكن القول أن الانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع و العشرين من إبريل عام 2003 تشكل خطوة أخرى متقدمة في التطور الذي تشهده اليمن باعتبارها إحدى الديمقراطيات الناشئة. و تشهد هذه الانتخابات على الإدراك المتنامي لدى الشعب اليمني بأهمية العملية الانتخابية في مجملها. و لعل الشاهد على ذلك الزيادة المطردة في أعداد الناخبين و التنافس النشط الذي أبدته الأحزاب السياسية للفرز بمقاعد مجلس النواب. كما أن التطور الذي طرأ على الإدارة الانتخابية يشهد على رغبة اللجنة العليا للانتخابات في أداء مهامها بقدر من الاستقلالية و الحياد كما أن مشاركة المجتمع المدني في الرقابة المحلية على الانتخابات من خلال حشده لآلاف المتطوعين للقيام بهذه المهام - كل هذا يدل على الرغبة الصادقة في الدفع بهذه المسيرة قُدماً إلى الأمام .

لم يكن فريق الرقابة الدولية على الانتخابات متواجد في الجمهورية اليمنية خلال فترة الترشيح والدعاية الانتخابية حتى يتمكن من توثيق الاختلالات و التجاوزات التي شابت هذه العملية و التي تتضمن (حسب ما أشارت إليه التقارير) الآتي: استخدام العنف ، التهديد باستخدام العنف ، إكراه بعض المرشحين للانسحاب من السباق ، استخدام موارد الدولة لدعم بعض المرشحين ، و فرض قيود غير ضرورية على الصحافة و أجهزة الإعلام . و قد أطلع كادر المعهد الديمقراطي الوطني المقيم في صنعاء على بعض من هذه الممارسات و المخالفات الانتخابية وأكدتها فرق الرقابة المحلية أثناء أدائها لمهامها على امتداد المسيرة الانتخابية. ويعبر فريق الرقابة الدولية على الانتخابات عن قلقه البالغ إزاء تكرار مثل هذه الممارسات و المخالفات الانتخابية .

و قد تمكن فريق الرقابة الدولية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني من توثيق بعض الممارسات التي تشكل انتهاكاً لقانون الانتخابات العامة و ذلك عشية الانتخابات النيابية الأخيرة و تحديداً في يوم الاقتراع. و من بين المخالفات الآتي : السماح لمن هم دون السن القانونية بالاقتراع ، اختفاء صناديق الاقتراع عن أعين المراقبين، التأشير على بطائق الاقتراع من قبل بعض أعضاء اللجان الانتخابية ، تدخل الأجهزة الأمنية في سير عملية الاقتراع ، دخول أشخاص غير مرخص لهم إلى مراكز الاقتراع ، استخدام أسلوب التهديد و الوعيد مع الناخبين ، عرقلة الناخبين و منعهم من ممارسة حقهم الانتخابي . و بالرغم من أن فريق الرقابة الدولية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني لم يتمكن من تغطية إلا النزر اليسير من إجمالي الدوائر الانتخابية في الجمهورية اليمنية و عددها (301) دائرة و ذلك عشية الانتخابات العامة إلا أن الفريق كان قد قام بدراسة تحليلية أوسع لمجمل العملية الانتخابية استناداً إلى التقارير الواردة من فرق الرقابة المحلية و على بعض البيانات و الأرقام الإحصائية التي وفرتها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء . و تشير هذه الدراسة إلى أن المخالفات الانتخابية المشار إليها أعلاه لا تقتصر على تلك الدوائر التي كان للرقابة الدولية حضور فيها و إنما تشمل دوائر أخرى على امتداد الساحة السياسية للجمهورية اليمنية .

و من بين التطورات الجديدة التي شهدتها الساحة السياسية اليمنية ولأول مرة خلال الاستعداد للانتخابات النيابية الأخيرة نجاح سبعة من الأحزاب و التنظيمات السياسية في التوقيع على مذكرة

تفاهم تم بموجبها إنشاء كتل لأحزاب المعارضة يستهدف تحسين فرص هذه الأحزاب في الوصول إلى قبة البرلمان عبر مزيد من التنسيق للحيلولة دون تشتت أصوات قوى المعارضة . وبالرغم من نجاح هذه الاستراتيجية في بعض الدوائر إلا أن روح مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه لم تصمد في دوائر أخرى بسبب تنافس مرشحي المعارضة فيما بينهم مما أدى إلى تشتت الأصوات . ومع هذا فقد عبّرت أحزاب المعارضة عن رغبتها في استمرار العمل لتحسين آفاق التنسيق و التعاون فيما بينها استعداداً لأي انتخابات مستقبلية قادمة .

و في سياق الرؤى المستقبلية - يُهيب المعهد الديمقراطي الوطني بالحكومة اليمنية وبالمؤتمر الشعبي العام تحديداً أن يلعب دوراً رائداً و قيادياً من خلال التقدم بمبادرات تستهدف إصلاح النظام الانتخابي الحالي و إدخال تعديلات على قانون الانتخابات العامة و الاستفتاء و اللوائح التنفيذية المكتملة له من أجل الوصول إلى انتخابات ديمقراطية أكثر عدالة و شفافية . و يدعو المعهد في الوقت ذاته أحزاب المعارضة للمشاركة بصورة فاعلة و بناءة لإثراء الحوار حول هذه الإصلاحات الهيكلية و التعديلات القانونية المقترحة و اضعين في الاعتبار المُثل و القيم الديمقراطية التي يجسدها كل قادة و رموز العمل السياسي في الجمهورية اليمنية .

إن الانتخابات النيابية الثالثة جاءت لتؤكد مرة أخرى أن الجمهورية اليمنية تسير بخطوات ثابتة نحو الوصول إلى نظام انتخابي أكثر ديمقراطية مقارنة بما كان الحال عليه في الانتخابات النيابية الثانية التي جرت في العام 1997. و مع هذا - تظل هنالك تحديات جسام تتعلق بتعزيز هذه الإنجازات الديمقراطية وصولاً إلى الإصلاح السياسي الشامل .

إن المعهد الديمقراطي الوطني يشعر بقدر كبير من الامتنان لحرارة الاستقبال الذي يحظى به منسوبيه هنا في الجمهورية اليمنية - و يعتز باستمرار الشراكة القائمة بينه و بين الحكومة اليمنية و قادة الأحزاب و المنظمات السياسية في هذا البلد طوال عقد من الزمان . و ينتهز المعهد هذه الفرصة ليعبر مجدداً عن التزامه بالاستمرار في تقديم العون و المساعدة لكل الفعاليات التي تُعنى بتعزيز المسار الديمقراطي في الجمهورية اليمنية

---